OIC/CFM-35/2008/ECO/RES/FINAL

الأصل إنجليزي

قرارات
الشؤون الاقتصادية

الصادرة عن
الدورة الخامسة والثلاثين لمجلس وزراء الخارجية

(دورة الازدهار والتطور)

كمبالا، جمهورية أوغندا
من 14 إلى 16 جمادى الثاني 1429هـ،
الموافق 18 – 20 يونيو 2008م

الفهرس

رقم	الموضـــوع	الصفحة
1	قرار رقم 35/1-أق بشأن النشاطات الاقتصادية المتعلقة بتنفيذ برنامج العمل العشري لمنظمـــة المؤتمر الإسلامي	1
2	قرار رقم 35/2-أق بشأن أنشطة اللجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي والتجاري (كومسيك)	12
3	قرار رقم 35/3-أق بشأن المساعدة الاقتصادية للدول الأعضاء والبلدان غير الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي والمجتمعات المسلمة	23
4	قرار رقم 35/4-أق بشأن النشاطات المتصلة بالمؤتمرات والمنتديات الوزاريـــة الأخـــرى حـــول القطاعات الاقتصادية	43
5	قرار رقم 35/5-أق بشأن أنشطة مؤسسات منظمة المؤتمر الإسلامي	49
6	قرار رقم 35/6-أق بشأن التنمية السياحية المستدامة في شبكة الحدائق والمحميات الطبيعية عبر الحدود في غرب إفريقيا	64
7	قرار رقم 35/7-أق بشأن وضع معايير دولية للأطعمة الحلال	66
8	قرار رقم 35/8-أق بشأن الأمن الغذائي للدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي	68
9	قرار رقم 35/9-أق بشأن الشراكة الاقتصادية من أجل الأمة	71
10	قرار رقم 35/10-أق بشأن تطوير البنيات التحتية	72

قرار رقم 35/1-أق
بشأن
النشاطات الاقتصادية المتعلقة بتنفيذ برنامج العمل العشري
لمنظمة المؤتمر الإسلامي

إن مجلس وزراء الخارجية المنعقد في دورته الخامسة والثلاثين (دورة الازدهار والتطور) في كمبالا – جمهورية أوغندا، خلال الفترة من 14 إلى 16 جمادى الثاني 1429هـ، الموافق 18 – 20 يونيو 2008م،

إذ يستذكر برنامج العمل العشري الذي اعتمدته القمة الإسلامية الاستثنائية الثالثة، التي عقدت في مكة المكرمة يومي 7 و8 ديسمبر 2005،

وبعد الإطلاع على تقرير الأمين العام حول هذا الموضوع،

(أ) الوضع الاقتصادي للدول الأعضاء

وإذ يستذكر أيضا القرارين رقم 10/1 – أق (ق إ) و10/8 – أق (ق إ)، الصادرين عن مؤتمر القمة الإسلامي العاشر، والقرار رقم 34/1 – أق الصادر عن الدورة الرابعة والثلاثين للمؤتمر الإسلامي لوزراء الخارجية،

وبعد الإطلاع على تقرير مركز البحوث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للبلدان الإسلامية حول هذه المسألة:

1. **يحث الدول الأعضاء على مواصلة جهودها الرامية إلى تعزيز التعاون الاقتصادي والتجاري وتنسيق السياسات الاقتصادية فيما بينهما من أجل تحقيق أكبر قدر من التكامل لاقتصاداتها وتلافي الوقوع في المزيد من التهميش.**
2. **يؤكد الحاجة إلى استحداث السبل والوسائل الكفيلة بتقليص الآثار السلبية للعولمة على اقتصادات الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي، وتمكينها من الإستفادة من الفرص التي تتيحها العولمة.**
3. **يدعو المجتمع الدولي إلى اتخاذ تدابير ملائمة لضمان مشاركة جميع البلدان على قدم المساواة في الفوائد الناجمة عن العولمة بحيث يصبح هناك توازن بين الفوائد**

والمسؤوليات التي تضطلع بها البلدان، النامية بما في ذلك الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي.

4. يؤكد بأن القطاع الخاص في الدول الأعضاء ينبغي أن يضطلع بدور متميز في تحفيز العلاقات الاقتصادية والتجارية الإسلامية البينية، ويدعو حكومات الدول الأعضاء إلى تشجيع رجال الأعمال وممثلي القطاع الخاص إلى النهوض بدور فعال في هذا المجال.

(ب) المشاكل الاقتصادية للدول الأعضاء الأقل نموا و البلدان غير الساحلية

وإذ يستذكر القرارات أرقام 10/5– أق(ق إ) و10/6– أق(ق إ) و10/7– أق(ق إ) الصادرة عن الدورة العاشرة لمؤتمر القمة الإسلامي، والقرار رقم 34/1–أق الصادر عن الدورة الرابعة والثلاثين للمؤتمر الإسلامي لوزراء الخارجية،

وإذ يلاحظ، مع التقدير، الجهود التي يبذلها شركاء التنمية، ومن ضمنهم الأمانة العامة لمنظمة المؤتمر الإسلامي ومؤسساتها،

وبعد الإطلاع على تقرير مركز تقرير مركز البحوث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للبلدان الإسلامية حول هذه المسألة:

5. يوجه نداء إلى المجتمع الدولي، والدول المتقدمة خاصة، لتنفيذ برنامج العمل 2001/2010م، تنفيذا كاملا وسريعاً، والصادر عن مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نموا، الذي عقد في الفترة من 14 إلى 20 مايو 2001 في مدينة بروكسل.

6. يؤكد أهمية إجراء تخفيضات في الديون المعلقة على البلدان الأقل نموا لتصل إلى مستويات، وذلك من خلال اعتماد تدابير تخفيف الديون حتى يتسنى تخفيف أعبائها المالية وتحسين مصداقيتها وإمكانياتها المالية الخارجية.

7. يعرب عن تقديره للمبادرة الرامية إلى التخفيف من عبء المديونية على البلدان الفقيرة المثقلة بالديون، ويدعو إلى الإسراع بتنفيذها بغية تمكين المزيد من البلدان المؤهلة للاستفادة من هذه المبادرة.

8. يحث على أن يشمل أسلوب تسوية الديون جميع أصنافها، بما فيها الديون متعددة الأطراف وجميع البلدان النامية المدينة، وأن تتضمن تدابير ترمي إلى إيجاد ترتيبات للتخفيض النهائي لهذه الديون، بما يمكنها من استئناف نموها الاقتصادي وتنميتها.

9. يشيد بإنشاء الصندوق الخاص للتنمية في إفريقيا باعتباره خطوة أساسية أخرى لتنفيذ المهام المحددة في برنامج العمل العشري، ويعرب عن تقديره للجهود التي يبذلها البنك الإسلامي للتنمية في هذا الشأن ويشكر حكومة جمهورية السنغال على استضافتها الاجتماع الوزاري حول البرنامج الخاص للتنمية في إفريقيا والذي عقد في دكار يومي 22 و 23 يناير 2008م، والأمين العام على الدعم الدؤوب الذي يخص به هذا البرنامج.

10. يشكر تركيا على مبادرتها الخاصة باستراتيجية التنمية الإفريقية التي تنشد تعزيز العلاقات الاقتصادية والتجارية بين تركيا والدول الإفريقية الأعضاء في المنظمة ومساعدتها على تنمية اقتصاداتها.

11. يشيد بقرار المملكة المغربية بإلغاء الديون المستحقة على الدول الإفريقية الأقل نموا وكذا بمبادرتها إلغاء الرسوم الجمركية على منتجات الدول الأفريقية الأقل نموا لتمكينها من ولوج الأسواق المغربية.

12. يدرك الحاجة إلى تلبية متطلبات البلدان غير الساحلية وبلدان العبور بصورة فعالة لتمكينها من تطوير بنيتها التحتية الخاصة بالنقل وشبكة الطرق، ويناشد الدول المتقدمة تقديم المساعدات اللازمة لدعم عملية التبادل التجاري بين مختلف الأطراف.

13. يشدد على ضرورة وضع برنامج عمل ألماتي موضع التنفيذ، والذي أقره مؤتمر الأمم المتحدة الوزاري الدولي للبلدان غير الساحلية وبلدان العبور النامية والمؤسسات المالية والإنمائية الدولية للتعاون في مجال النقل العابر، والذي عقد في ألماتي في كازاخستان يومي 28 و29 أغسطس 2003م لتعزيز التعاون في مجال العبور والنقل بين الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي.

(ج) المشاكل الاقتصادية للشعب الفلسطيني في الأراضي الفلسطينية المحتلة، والمواطنين السوريين في الجولان السوري المحتل والمواطنين اللبنانيين في الجنوب المحتل والبقاع الغربي الذي كان خاضعا للاحتلال في السابق

وإذ يستذكر القرار رقم 10/9 – أق (ق إ) الصادر عن الدورة العاشرة لمؤتمر القمة الإسلامي، والقرار رقم 34/3 – أق، الصادر عن الدورة الرابعة والثلاثين للمؤتمر الإسلامي لوزراء الخارجية،

وإيمانا بأهداف ومبادئ ميثاق منظمة المؤتمر الإسلامي في تعزيز التضامن الإسلامي بين الدول الأعضاء، وتمشيا مع الإرادة الدولية الجماعية الرافضة للممارسات الإسرائيلية التعسفية في الأراضي العربية المحتلة المؤدية إلى تدهور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للسكان العرب الرازحين تحت نير الاحتلال الإسرائيلي من جهة، والمؤيدة لإقامة سلام عادل وشامل في منطقة الشرق الأوسط على أساس مبدأ (الأرض مقابل السلام) وقرارات مجلس الأمن ذات الأرقام 242 و338 و425 و1397 و1402 و1403 ومرجعية مؤتمر مدريد للسلام من جهة ثانية،

وإذ يؤكد دعمه للجهود الدؤوبة التي تبذلها السلطة الوطنية الفلسطينية من أجل تعزيز الهيكل الاقتصادي وترميم الدمار الذي خلفه العدوان الإسرائيلي. وبالنظر لتصعيد الحكومة الإسرائيلية لسياساتها الاستيطانية التوسعية غير المشروعة وغير القانونية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشريف والجولان السوري المحتل، وبالنظر كذلك للانعكاسات الخطيرة لهذا التصعيد على الأوضاع الاقتصادية والإنسانية الصعبة للشعب الفلسطيني في الأراضي الفلسطينية المحتلة وللمواطنين السوريين في الجولان المحتل،

وإذ يعرب عن قلقه البالغ إزاء الانعكاسات الاقتصادية الخطيرة الناجمة عن استمرار إسرائيل في سياسة الاستيطان التوسعية، على الأحوال المعيشية الصعبة للشعب الفلسطيني داخل الأراضي الفلسطينية المحتلة وكذا المواطنين السوريين في الجولان السوري المحتل وفي الأراضي العربية المحتلة:

14. يدعو جميع الأجهزة المعنية إلى التعجيل بتقديم المساعدات اللازمة لمساعدة الشعب الفلسطيني على إرساء دعائم اقتصاده وتعزيز مؤسساته الوطنية وتمكينه من إقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس الشريف.

15. يدعو المجتمع الدولي إلى التدخل لإجبار إسرائيل على دفع الأموال الفلسطينية المحتجزة لديها والمقدرة بمئات ملايين الدولارات والناتجة عن الضرائب والجمارك المستحقة للسلطة الفلسطينية والمستوفاة من قبل الحكومة الإسرائيلية.

16. تدعو الدول الأعضاء لمواصلة تقديم مساهمات سخية إلى صندوق القدس ووقف القدس وبيت مال القدس الشريف، خاصة على ضوء الأحوال السائدة حاليا في الأراضي المحتلة، حيث تتعرض البنية التحتية لتدمير ممنهج.

17. يحث القطاع الخاص والمستثمرين في الدول الأعضاء على تنفيذ المشروعات الاقتصادية والصناعية والزراعية وبرامج الإسكان في أراضي السلطة الوطنية الفلسطينية، من أجل دعم وتعزيز الاقتصاد الوطني الفلسطيني.

18. يحث الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي على القيام بكل ما يلزم على المستوى الدولي للضغط على إسرائيل بهدف رفع الحصار الإسرائيلي الجائر المفروض على الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشريف، وهو الحصار الذي ترك آثارا اقتصادية مؤلمة للغاية على الشعب الفلسطيني وزاد في نسبة البطالة في صفوفه، كما يعيق الجهود الدولية التي تنشد تحقيق التنمية في الأراضي الفلسطينية وأراضي السلطة الوطنية الفلسطينية.

19. يدعو الدول الأعضاء والمجتمع الدولي إلى إلزام إسرائيل بتقديم تعويضات للحكومة اللبنانية، جراء ما تعرض له المواطنون اللبنانيين في جنوب لبنان والبقاع الغربي، من اعتداءات إسرائيلية طيلة فترة الاحتلال، وما تسببت فيه من خسائر مادية جسيمة وصعوبات اجتماعية أدت إلى شلل شبه دائم للأنشطة الاقتصادية في المنطقة.

20. يدعو الدول الأعضاء والمجتمع الدولي إلى تقديم المساعدة الضرورية للمواطنين اللبنانيين في جنوب لبنان والبقاع الغربي، والذين تعرضوا يوميا وباستمرار للاعتداءات الإسرائيلية طيلة فترة الاحتلال، الأمر الذي نجمت عنه خسائر مادية جسيمة، كما تسبب في صعوبات اجتماعية أدت إلى شلل شبه دائم للأنشطة الاقتصادية في المنطقة.

(د) الخسائر الاقتصادية والاجتماعية للجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى الناجمة عن قراري مجلس الأمن *748* (*92*) و*883* (*93*)

إذ يستذكر القرار رقم 10/11–أق(ق.إ) الصادر عن الدورة العاشرة لمؤتمر القمة الإسلامي، والقرار رقم 33/6 – أق، الصادر عن الدورة الثالثة والثلاثين للمؤتمر الإسلامي لوزراء الخارجية،

وإذ يستذكر أيضا القرارات ذات الصلة الصادرة عن مختلف منابر منظمة المؤتمر الإسلامي ومنظمة الوحدة الإفريقية وجامعة الدول العربية وحركة عدم الانحياز،

21. يؤكد من جديد أهمية إيلاء العناية اللازمة لهذه المسألة من أجل تعويض الشعب العربي الليبي و عما لحق به من خسائر جراء العقوبات المفروضة عليه، بموجب قراري مجلس الأمن رقم 748 (1992) و883 (1993).

(ه) بناء القدرات من أجل التخفيف من حدة الفقر
في الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي

إذ يستذكر القرار رقم 10/6 – أق (ق إ) الصادر عن مؤتمر القمة الإسلامي العاشر،

وإذ يستذكر أيضا القرار رقم 33/25 – أق الصادر عن الدورة الثالثة والثلاثين للمؤتمر الإسلامي لوزراء الخارجية،

وإذ يرحب بمبادرة ماليزيا بوضع برنامج لبناء القدرات في الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي يرمي إلى التخفيف من حدة الفقر في البلدان الأقل نموا وذات الدخل المنخفض الأعضاء في المنظمة،

وإذ يشدد على ضرورة تحديد المشاريع الرامية إلى تعزيز عملية بناء القدرات في مجال تنمية الموارد البشرية وتطوير البنى الأساسية، ولا سيما في ميادين الصحة والتربية والزراعة والعلوم والتكنولوجيا:

22. يرحب بإعلان داتو سيري عبد الله أحمد بدوي، رئيس وزراء ماليزيا، انطلاق برنامج بناء القدرات لبلدان منظمة المؤتمر الإسلامي يوم 29 مارس 2005 في كوالالمبور، مع أربعة مشاريع نموذجية يتم تحديدها في إطار المرحلة الأولى من البرنامج وتشمل بنغلاديش وموريتانيا وسيراليون وإندونيسيا.

23. يزجي الشكر لحكومتي ماليزيا وبروناي دار السلام والبنك الإسلامي للتنمية لاستضافة سلسلة من اجتماعات لكبار مسؤولي اللجنة التوجيهية المعنية بوضع برنامج بناء القدرات للبلدان الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي لبحث مضامين البرنامج وآليته المناسبة.

24. يتفهم أن المشاركة في البرنامج مسألة طوعية وليس الغرض منها إنشاء أي صندوق جديد أو هيكل مؤسسي جديد.

25. يسجل الجهود التي يبذلها كل من البنك الإسلامي للتنمية وماليزيا لاستعراض البرنامج لإضفاء المزيد من الفاعلية عليه في المستقبل.

26. يدعو الدول الأعضاء إلى تقديم الدعم الكامل للبرنامج في سبيل رقي الأمة الإسلامية وتنميتها.

(و) إنشاء هيئة عالمية للزكاة

إذ يستذكر إعلان دكار الصادر عن الدورة الحادية عشرة لمؤتمر القمة الإسلامي، التي عقدت في دكار بالسنغال، والذي أقر بضرورة تعبئة أموال الزكاة؛

وإذ يشدد مجدداً على نداء رئيس الدورة الحادية عشرة لمؤتمر القمة الإسلامية لتعبئة أموال الزكاة من أجل التخفيف من وطأة الفقر؛

وإذ يستذكر الفقرة (100) من البيان الختامي للدورة الثالثة والثلاثين للمؤتمر الإسلامي لوزراء الخارجية التي عقدت في باكو بجمهورية أذربيجان من 23 إلى 25 جمادي الأولى 1427هـ، الموافق 19 – 21 يونيو 2006، والتي تدعو، من ضمن أمور أخرى، إلى إنشاء هيئة عالمية للزكاة؛

وإذ يقر بأهمية الزكاة كأداة للتخفيف من وطأة الفقر في أوساط المسلمين؛

وإذ يؤكد مجددا على أهمية التعاون بين البلدان الإسلامية في مجال مكافحة الفقر،

27. يعرب عن شكره لحكومة ماليزيا لتنظيمها، بالتعاون مع الغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة، المؤتمر الدولي حول الزكاة في كوالالمبور يوم 28 نوفمبر 2006، وذلك كخطوة في سبيل إنشاء الهيئة العالمية للزكاة.

28. يأخذ علماً بانكباب السلطات الماليزية على استكمال صيغة إنشاء الهيئة العالمية للزكاة.

29. يطلب من الأمين العام متابعة التقدم المحرز في إنشاء الهيئة العالمية للزكاة وطلب آراء الدول الأعضاء ومجمع الفقه الإسلامي الدولي في هذا الشأن.

(ز) التعاون في مجال تنشيط التجارة والاستثمار في قطاع القطن

إذ يستذكر القرار رقم 34/1 – أق الذي صدر عن الدورة الرابعة والثلاثين للمؤتمر الإسلامي لوزراء الخارجية،

وإذ يأخذ في الاعتبار النداء الذي وجهته منظمة المؤتمر الإسلامي إلى المجتمع الدولي لمساعدة أقل البلدان نمواً على الاندماج بشكل تدريجي في الاقتصاد العالمي ولتعزيز قدراتها على المشاركة في التجارة العالمية،

وإذ يسجل، مع الأسف، أن سياسات الإعانة التي تنتهجها بعض البلدان المتقدمة لدعم منتجي القطن فيها تؤدي إلى انهيار أسعار هذا المنتوج في الأسواق العالمية، الأمر الذي يلحق الضرر بالبلدان الأشد فقرا المنتجة للقطن من خلال تراجع مداخيلها بشكل كبير من صادرات القطن:

30. **يشدد على ضرورة اتخاذ التدابير الممكنة في إطار منظمة المؤتمر الإسلامي لدعم البلدان المنتجة للقطن في مطالبها المشروعة لتأمين قيمة مضافة أكبر في تصنيع هذا المنتج.**

31. **يعرب عن شكره لحكومة الجمهورية التركية والأمانة العامة لمنظمة المؤتمر الإسلامي والبنك الإسلامي للتنمية والمركز الإسلامي لتنمية التجارة، على التنظيم الناجح للاجتماع الثاني لفريق الخبراء المعني بتعزيز الفاعلية الإنتاجية والقدرة التنافسية الدولية في الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي المنتجة للقطن، والذي عقد في أزمير بالجمهورية التركية في الفترة من 28 إلى 30 مارس 2006، والاجتماع الثالث لفريق الخبراء المعني بالقطن الذي عقد في أنطاليا بتركيا خلال الفترة من 9 إلى 12 أكتوبر 2006.**

32. **يؤيد خطة عمل استراتيجية تطوير التعاون للبلدان المنتجة للقطن الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي (2011/2007)، التي أقرها الاجتماع الثالث لفريق الخبراء المعني بتعزيز الفاعلية الإنتاجية والقدرة التنافسية الدولية في بلدان منظمة المؤتمر الإسلامي المنتجة للقطن، الذي عقد في أنطاليا بتركيا في الفترة من 9 إلى 12 أكتوبر 2006 والتي اعتمدتها الكومسيك في دورتها الثانية والعشرين.**

33. **يحث الدول المشركة الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي على الإسهام بفاعلية في تنفيذ خطة العمل في الوقت المناسب.**

34. يطلب من الدول الأعضاء المعنية تعيين مراكز الاتصال الخاصة بها وتحديد الموقع الإلكتروني الخاص بموقع منتدى القطن (www.oic-cif.org) من أجل تنفيذ خطة العمل.

35. يدعو الدول الأعضاء المعنية والمؤسسات ذات الصلة التابعة لمنظمة المؤتمر الإسلامي إلى المساهمة في تحديث المواد المضمنة في البوابة الإلكترونية من خلال جمع البيانات ذات العلاقة والمعلومات حول قطاع القطن.

36. يدعو الأمانة العامة لمنظمة المؤتمر الإسلامي والبنك الإسلامي للتنمية والمركز الإسلامي لتنمية التجارة ومركز البحوث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للبلدان الإسلامية والغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة إلى أن تنظم بالتعاون مع المنظمات الدولية والإقليمية المعنية، منتدى حول الاستثمارات يضم البلدان المنتجة للقطن الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي والمؤسسات المالية وصناعات النسيج ومراكز البحوث من أجل وضع برامج ومقترحات ملموسة لتنفيذ خطة العمل الخماسية لمنظمة المؤتمر الإسلامي حول القطن.

37. يطلب أيضا من الأمانة العامة أن ترصد، بالتعاون مع البنك الإسلامي للتنمية ومركز البحوث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للبلدان الإسلامية-أنقرة والغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة والمركز الإسلامي لتنمية التجارة-الدار البيضاء، عملية تنفيذ خطة العمل، وإعداد تقرير بذلك لرفعه إلى الدورات السنوية للكومسيك وإلى غيرها من منتديات منظمة المؤتمر الإسلامي ذات الصلة.

38. يتوجه بالشكر إلى الجمهورية التركية لاستضافتها منتدى منظمة المؤتمر الإسلامي حول التجارة والاستثمار في قطاع القطن والذي عقد في اسطنبول بتركيا يومي 12 و 13 نوفمبر 2007م.

39. يعرب عن تقديره لحكومة الجمهورية التركية لاستضافتها الاجتماع الأول للجنة التوجيهية لتنفيذ خطة العمل الخماسية لمنظمة المؤتمر الإسلامي حول القطن، والذي عقد في أنطاليا بتركيا يوم 12 مايو 2008م.

40. يرحب بقرار الاجتماع الأول للجنة التوجيهية لتنفيذ خطة العمل الخماسية لمنظمة المؤتمر الإسلامي لتنظيمها الاجتماع الأول للجنة المشاريع من قبل البنك الإسلامي للتنمية عام 2008م قبل الدورة الرابعة والعشرين للكومسيك.

41. يطلب من البنك الإسلامي للتنمية إعداد صيغة مقترحة للمشاريع قبل الاجتماع الأول للجنة المشاريع وتعميم صيغة المشاريع على الدول الأعضاء والمؤسسات المعنية عبر الأمانة العامة لمنظمة المؤتمر الإسلامي، ويدعو الدول الأعضاء المعنية ومراكز التميز وشركات القطاع الخاص إلى تقديم مقترحات مشاريع إلى اجتماع اللجنة التوجيهية للمشاريع.

42. يرحب بمبادرة معهد نازيلي لبحوث القطن بتركيا، بصفته منسقا لمراكز التميز، تنظيم واستضافة اجتماع لمراكز التميز خلال النصف الثاني من عام 2008م، من أجل التوصل إلى مقترحات مشاريع محددة تنفذ في الدول الأعضاء.

43. يوصي بإدراج قطاع القطن ضمن برامج بناء القدرات لبلدان منظمة المؤتمر الإسلامي المعتمد.

(ح) التخفيف من عبء مديونية البلدان الإفريقية :

إذ يستذكر القرار رقم 11/6-إق(ق.إ) الصادر عن الدورة الحادية عشرة لمؤتمر القمة الإسلامي،

وإذ يدرك تماما الحاجة الملحة لمنظمة المؤتمر الإسلامي ودولها الأعضاء والدول المانحة لتعزيز إسهامها في جهود مكافحة الفقر في إفريقيا وفي تنمية هذه القارة،

وإذ يستلهم، في هذا الصدد، روح التضامن الإسلامي والأحكام ذات الصلة الواردة في برنامج العمل العشري الذي أقرته القمة الإسلامية الاستثنائية الثالثة التي عقدت في مكة المكرمة بالمملكة العربية السعودية يومي 5 و 6 ذو القعدة، الموافق 7 و 8 ديسمبر 2005م كأداة توجيهية والتي أكدنا على الأهمية التي يجب إيلاؤها إياها،

وإذ يأخذ في الاعتبار، في هذا الإطار، النداء الموجه إلى الدول المانحة لشطب الديون الثنائية والمتعددة الأطراف للدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي ذات الدخل المحدود،

44. يحث الدول الأعضاء المانحة والدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي على اتخاذ تدابير للتخفيف من عبء مديونية البلدان الإفريقية بنسب وآجال تراعي العبء الثقيل لهذه المديونية على الاقتصادات الإفريقية.

45. يطلب من الأمين العام متابعة تنفيذ هذا القرار ورفع تقرير بشأن كل بند من (أ) إلى (ح) إلى الدورة الخامسة والثلاثين لمجلس وزراء الخارجية.

قرار رقم 35/2 - أق
بشأن
الأنشطة المتصلة بتنفيذ قرارات الكومسيك

إن مجلس وزراء الخارجيـــة المنعقـــد فـــي دورته الخامسة والثلاثين (دورة الازدهار والتطور) فـــي كمبالا – جمهورية أوغندا، خلال الفترة من 14 إلى 16 جمادى الثاني 1429هـــ، الموافق 18 – 20 يونيو 2008م،

إذ يستذكر برنامج العمل العشري الذي اعتمدته القمة الإسلامية الاستثنائية الثالثة ، التي عقدت في مكة المكرمة يومي 7 و8 ديسمبر 2005،

وإذ يستذكر كذلك إستراتيجية خطة العمل لتعزيز التعاون الاقتصادي والتجاري بين الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي، والتي اعتمدتها الدورة العاشرة للكومسيك، وأجازتها الدورة السابعة لمؤتمر القمة الإسلامي،

وإذ يذكر بالقرارات التي صدرت عن مؤتمر القمة الإسلامي والمؤتمر الإسلامي لـــوزراء الخارجية،

وإذ يذكر كذلك بالقرارات التي صدرت عن دورات الكومسيك الثلاث والعشرين السابقة مستهلة العمل الفعال في مجال التعاون الاقتصادي بين الدول الأعضاء،

وإذ يذكر بالقرارات الصادرة على مستوى الاجتماعات الوزارية المنعقـــدة تحـــت رعايـــة الكومسيك بشأن مختلف مجالات التعاون،

(أ) نشاطات اللجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي والتجاري (الكومسيك)

إذ يستذكر القرار رقم 11/1–أق (ق. إ) الصادر عن الدورة الحادية عشرة لمؤتمر القمة الإسلامي، وكذا القرار رقم 34/2 – أق، الصادر عن الدورة الرابعة والثلاثين للمؤتمر الإســـلامي لوزراء الخارجية،

وإذ يستذكر كذلك القرار رقم 7/8 – أق (ق إ) الصادر عن الدورة السابعة لمؤتمر القمة الإسلامي التي عقدت في الدار البيضاء بالمملكة المغربيـــة فـــي الفتـــرة مـــن 11 – 13 رجـــب

1415هـ، (الموافق 13 – 15 ديسمبر 1994م)، والذي صادق على الإستراتيجية وخطة العمل،

وإذ يلاحظ مع التقدير الجهود التي تبذلها الأمانة العامة والأجهزة المتفرعة والمؤسسات المتخصصة والمنتمية التابعة لمنظمة المؤتمر الإسلامي العاملة في مجال الاقتصاد والتجارة، من أجل تنفيذ قرارات الكومسيك،

وإذ يلاحظ كذلك مع التقدير أن إستراتيجية التعاون الاقتصادي والتجاري التي اعتمدتها الكومسيك تتيح تعاونا بين مجموعات فرعية من الدول الأعضاء، وتقوم على مبادئ تأكيد أهمية القطاع الخاص والتحرير الاقتصادي والاندماج في الاقتصاد العالمي مع ضرورة مراعاة سيادة الهياكل الدستورية الاقتصادية والسياسية والقانونية للدول الأعضاء والتزاماتها الدولية،

وإذ يقدر أن الكومسيك أصبحت، ابتداء من دورتها الحادية عشرة، تقوم بدور المنبر الذي يتبادل فيه وزراء اقتصاد الدول الأعضاء الأفكار حول المسائل الاقتصادية العالمية الجارية.

وبعد الإطلاع على تقرير الأمين العام بهذا الشأن:

1. يؤكد ضرورة استمرار الكومسيك في إيلاء عناية فائقة لموضوع التنسيق والتعاون فيما بين الدول الأعضاء بخصوص عضوية دول جديدة راغبة في الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية وتوضيح المواقف بخصوص القضايا والاتفاقيات الجديدة المطروحة ضمن نطاق منظمة التجارة العالمية، وذلك بهدف تقوية الموقف التفاوضي لهذه الدول في المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف القادمة، ولاسيما في نطاق برامج العمل المقررة والجديدة.

2. يؤكد الحاجة إلى تنفيذ خطة العمل المنقحة الرامية إلى تعزيز التعاون الاقتصادي والتجاري فيما بين الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي، طبقاً لمبادئ الإستراتيجية وطرائق تنفيذها ووفقاً للإجراءات المقررة في الفصل الخاص بالمتابعة والتنفيذ.

3. يدعو الدول الأعضاء إلى استضافة اجتماعات قطاعية لفريق الخبراء في مجالات التعاون ذات الأولوية الواردة في خطة العمل مثل "النقل والاتصالات" و "الغذاء

والزراعة والتنمية الريفية" و "قضايا الصحة والمرافق الصحية" و "الطاقة والتعدين" و "وتنمية الموارد البشرية".

4. يطلب من منسقي ومالكي مشاريع الكومسيك بذل الجهود اللازمة للإسراع بتنفيذ هذه المشاريع، كما يدعو جميع الدول الأعضاء ومؤسسات المنظمة إلى اقتراح مشاريع وبرامج جديدة لإثراء أجندة الكومسيك من خلال اللجنة العاملة بين الدورات.

5. يرحب بانعقاد الجولتين الأولى والثانية من المفاوضات التجارية لإنشاء نظام الأفضلية التجارية بين الدول الأعضاء، بنجاح، مما أفضى إلى إعداد بروتوكول نظام التعريفة التفضيلية (بريتاس) وقواعد المنشأ لنظام الأفضلية التجارية لمنظمة المؤتمر الإسلامي، وأعرب عن تقديره للجمهورية التركية لاستضافة هاتين الجولتين.

6. يوافق على أن يمثل نظام التجارة التفضيلية بين الدول الأعضاء في المنظمة الأساس للوصول بالتجارة البينية في إطار المنظمة إلى نسبة 20% كما جاء في برنامج العمل العشري، ومن أجل تعزيز وترسيخ عملية تحرير التجارة على نطاق مجتمع منظمة المؤتمر الإسلامي.

7. يعتمد تحديد الأول من يناير 2009 تاريخا لتدشين نظام الأفضلية التجارية بين الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي، وهو التاريخ الذي حدده الاجتماع الوزاري الأول للجنة المفاوضات التجارية الذي عقد في اسطنبول في 24 نوفمبر 2004، ويحث الدول الأعضاء في لجنة المفاوضات التجارية على استكمال توقيع وتصديق بروتوكول نظام التعريفة التفضيلية (بريتاس) وقواعد المنشأ لنظام الأفضلية التجارية في أقرب وقت ممكن لبدء العمل بنظام الأفضلية التجارية في الأول من يناير 2009م.

8. يدعو رئيس الكومسيك والأمين العام لمنظمة المؤتمر الإسلامي إلى تنسيق جهودهما بغية الوصول إلى العدد المطلوب من تصديقات الدول الأعضاء على بريتاس وقواعد المنشأ لنظام الأفضلية التجارية، حتى يصبح نظام الأفضلية التجارية واقعا بحلول التاريخ المحدد له.

9. يرحب بعرض الجمهورية التركية استضافة اجتماع لجنة المفاوضات التجارية في عام 2008م، لبحث آخر الاستعدادات التي قامت بها الدول الأعضاء في لجنة المفاوضات التجارية قبل تنفيذ نظام الأفضلية التجارية لمنظمة المؤتمر الإسلامي،

ويوصي بعقد اجتماع لوزراء التجارة في الدول الأعضاء في لجنة المفاوضات التجارية في 2008 لاستعراض عمل لجنة المفاوضات التجارية وتقييم التقدم المنجز تجاه دخول نظام الأفضلية التجارية لمنظمة المؤتمر الإسلامي حيز التنفيذ بالكامل.

10. يعرب عن تقديره لمكتب تنسيق الكومسيك والمركز الإسلامي لتنمية التجارة لاضطلاعهما بدور سكرتارية لجنة المفاوضات التجارية في إطار نظام الأفضلية التجارية للبلدان الإسلامية. ويشكر البنك الإسلامي للتنمية للمساهمة في تمويل الجولتين الأولى والثانية من المفاوضات التجارية التي انطلقت في 6 أبريل 2004 و 24 نوفمبر 2006 على التوالي.

11. يرحب بانضمام دولة قطر والمملكة العربية السعودية وسلطنة عمان مؤخرا لعضوية لجنة المفاوضات التجارية. كما يرحّب بتوقيع المملكة العربية السعودية على بروتوكول نظام التعريفة التفضيلية (بريتاس) الذي تمّ التوصل إليه على هامش الاجتماع الثالث والثلاثين لمجلس محافظي البنك الإسلامي للتنمية المنعقد في جدة في الفترة من 2 – 2008/6/4م.

12. يلاحظ مع التقدير انعقاد الدورة الثالثة والعشرين للكومسيك في الفترة من 13 إلى 16 نوفمبر 2007، في اسطنبول برئاسة رئيس الجمهورية التركية، وأن الدورة الرابعة والعشرين للكومسيك سوف تعقد في الفترة من 20 إلى 24 نوفمبر 2008 في اسطنبول، ويدعو الدول الأعضاء إلى المشاركة بفعالية ونشاط في هذين الاجتماعين.

13. يؤكد الأهمية البالغة لمشاركة القطاع الخاص بنشاط في التعاون الاقتصادي بين الدول الأعضاء ويعرب عن تقديره للجمهورية التركية لاستضافة المؤتمر الاقتصادي ومنتدى الأعمال على هامش الدورة العشرين للكومسيك، ويرحب بعرض الجمهورية التركية استضافة "الاتحاد التركي لرجال الأعمال وأصحاب الصناعات المستقلين" المعرض التجاري والمنتدى الدولي للأعمال مرة كل سنتين على هامش الكومسيك.

14. يقر بأن جلسة تبادل وجهات النظر التي تنظم خلال الدورات السنوية للكومسيك يمكن أن تستغل لتنسيق مواقف الدول الأعضاء تجاه القضايا العالمية الاقتصادية الأساسية، ويرحب بمبادرات الكومسيك الخاصة بوضع آلية جديدة للإعداد لجلسات تبادل الآراء وتنفيذها. كما يرحب بالقرار الذي صدر عن الدورة الثالثة والعشرين للكومسيك بإدراج

موضوع "تحسين مناخ الاستثمار" ضمن مواضيع جلسة تبادل وجهات النظر خلال الدورة الرابعة والعشرين للكومسيك.

15. يلاحظ مع التقدير تنظيم المعرض التجاري الحادي عشر للبلدان الإسلامية بنجاح في دكار بجمهورية السنغال في الفترة بين 21 و25 نوفمبر 2007 تحت الرعاية السامية لرئيس جمهورية السنغال.

16. يرحب بعرض جمهورية مصر العربية وجمهورية غينيا استضافة الدورتين الثانية عشرة والثالثة عشرة للمعرض التجاري للبلدان الإسلامية.

17. يشكر الجمهورية التركية على استضافة اجتماع فريق الخبراء حول تنمية السياحة، في الفترة من 9 إلى 11 مايو 2007م.

18. يرحب بعقد منتدى منظمة المؤتمر الإسلامي حول تعزيز التجارة والاستثمار في قطاع القطن الذي عقد في اسطنبول بالجمهورية التركية في يومي 12-13 نوفمبر 2007، ويشكر الجمهورية التركية لاستضافته، ويدعو الدول الأعضاء لدعم خطة عمل منظمة المؤتمر الإسلامي للقطن وتعميق التعاون في هذا القطاع الفرعي الهام.

19. يشكر الجمهورية التركية على استضافة الاجتماع التاسع لفريق خبراء منظمة المؤتمر الإسلامي المعني بتوحيد المعايير في الفترة من 16 إلى 18 أبريل 2008 في أنقرة بغية دراسة ووضع معايير الأطعمة الحلال لمنظمة المؤتمر الإسلامي.

20. يرحب بمبادرة الكومسيك لتنمية التعاون مع المنظمات الدولية ذات الصلة مثل المركز العالمي للتجارة والانكتاد واليونيدو ومنظمة التجارة العالمية ومنظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية وغيرها من الهيئات، وذلك من أجل تطوير مشاريع محددة لتنمية التجارة ولتعزيز قدرات الدول الأعضاء.

21. يشكر الجمهورية التركية على استضافة الاجتماع الرابع والعشرين للجنة متابعة الكومسيك في أنطاليا في الفترة من 13 إلى 15 مايو 2008م.

22. يأخذ علما بأن فريق عمل منظمة المؤتمر الإسلامي المعني ببلوغ الهدف المتمثل في تحقيق نسبة 20% من التجارة الإسلامية البينية مثلما حدده برنامج العمل العشري قد عقد اجتماعه الأول يوم 12 مايو 2008م في أنطاليا بتركيا.

23. يقر بأهمية تأثير أزمة الغذاء العالمية على اقتصادات العديد من الدول الأعضاء، ويحث الأمانة العامة لمنظمة المؤتمر الإسلامي والكومسيك على الشروع في معالجة هذه الأزمة.

24. يدعو الأمانة العامة والبنك الإسلامي للتنمية إلى تنظيم اجتماع وزاري جديد حول موضوع الأمن الغذائي والتنمية الزراعية، وذلك بغية مساعدة الدول الأعضاء في المنظمة على القيام، من ضمن أمور أخرى، بتطوير استراتيجياتها الزراعية الخاصة في سبيل تحقيق الأمن الغذائي.

25. يطلب من الأمانة العامة للمنظمة القيام، بالتعاون مع البنك الإسلامي للتنمية ومع غيره من مؤسسات المنظمة، بدراسة تأثير الأزمة الغذائية على الدول الأعضاء وبحث إمكانية تنفيذ برامج الأمن الغذائي في الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي.

26. يطلب من الأمانة العامة للمنظمة القيام، بالتعاون مع البنك الإسلامي للتنمية ومع غيره من مؤسسات المنظمة، بدراسة تأثير ارتفاع أسعار النفط والسلع على اقتصادات الدول الأعضاء، بغية اقتراح خيارات سياسية لإمكانية التنفيذ على المستويين الفردي والجماعي.

27. يشدد على أهمية تقديم الدعم المالي للسياسات الوطنية والإقليمية لبرامج التنمية الزراعية، وذلك من خلال استثمارات كبرى في هذا القطاع، بما فيها الأمن الغذائي والري وتوفير التجهيزات الفلاحية والأسمدة والمبيدات.

28. يطلب من الأمانة العامة للمنظمة التواصل مع منظمة الاتحاد الإسلامي لمالكي البواخر لإعداد تقرير حول العراقيل التي تواجه الدول الأعضاء في مجال النقل والجانب اللوجستي والتوصيات المتعلقة بالسياسات، وذلك بالتنسيق مع مؤسسات منظمة المؤتمر الإسلامي، لعرضها على الدورة الخامسة والعشرين للكومسيك.

29. يطلب من الدول الأعضاء، التي لم توقع أو تصادق بعد على الاتفاقية والنظام الأساسي، أن تبادر إلى القيام بذلك.

(ب) تعزيز نظام التبادل التجاري متعدد الأطراف

وإذ يذكر بالقرار رقم 11/1 – أق (ق.إ) الذي اعتمدته الدورة الحادية عشرة لمؤتمر القمة الإسلامي، والقرار رقم 34/3 – أ ق الذي اعتمدته الدورة الرابعة والثلاثون للمؤتمر الإسلامي لوزراء الخارجية،

وإذ يستذكر أيضا قرارات الكومسيك والمدرجة على جدول أعمالها كبند دائم،

وإذ يعرب عن تقديره لجهود كل من البنك الإسلامي للتنمية والمركز الإسلامي لتنمية التجارة في دعم ومساندة الدول الأعضاء بخصوص القضايا المرتبطة بمنظمة التجارة العالمية،

وإذ يقر بأن السير الفعال لنظام التبادل التجاري متعدد الأطراف يعتبر عنصرا محوريا للإسهام في تعزيز النمو الاقتصادي والتنمية،

وإذ يأخذ في الاعتبار، ومع التقدير، التقريرين المقدمين من البنك الإسلامي للتنمية والمركز الإسلامي لتنمية التجارة،

وبعد الاطلاع على تقرير الأمين العام:

30. يدعو الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي، والتي انضمت إلى عضوية منظمة التجارة العالمية، إلى دعم وتيسير إجراءات مفاوضات انضمام الدول الأعضاء الأخرى التي لم تنضم بعد إلى منظمة التجارة العالمية.

31. يحث منظمة التجارة العالمية ودولها الأعضاء على:

(أ) تيسير انضمام جميع الدول لعضوية منظمة التجارة العالمية لضمان عالميتها في صنع القرار وتأكيد أهمية وضوح وشفافية إجراءات الانضمام إليها وعدم مطالبة الدول الراغبة في الانضمام بطلبات أو شروط مجحفة تتجاوز ما التزمت به الدول الأعضاء المساوية لها في مستوى التنمية.

(ب) ضمان استمرار جدول أعمال المفاوضات القادمة مركزا ومتوازنا وقابلا للتنفيذ، مع الأخذ في الحسبان محدودية موارد العديد من البلدان النامية ومستوى التنمية فيها ولا سيما منها البلدان الأقل نمواً.

(ج) رفض إدراج المسائل غير التجارية، مثل معايير العمل والبيئة، في برنامج عمل منظمة التجارة العالمية، وذلك بسبب آثاره السلبية على تطوير بيئة تجارية

عادلة وحرة ومنصفة مثلما شددت على ذلك أغلبية أعضاء منظمة التجارة العالمية.

(د) ضمان توفر الموارد الكافية لنشاطات التعاون الفني لمساعدة البلدان النامية على تنفيذ اتفاقات منظمة التجارة العالمية وقراراتها.

(هـ) مراجعة بنية اتخاذ القرار في منظمة التجارة العالمية، وذلك من أجل ضمان مزيد من الشفافية وتأمين مشاركة الأعضاء مشاركة فعالة فيها.

(و) ضمان إسهام المساعدة الفنية لمنظمة التجارة العالمية في بناء قدرات البلدان النامية ولاسيما منها البلدان الأقل نمواً.

32. يثني على البنك الإسلامي للتنمية والمركز الإسلامي لتنمية التجارة لجهودهما المخلصة من أجل تعزيز وعي الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي بالآثار الواسعة لاتفاقات جولة الأورغواي على اقتصاداتها، وتعزيز قدرات الدول الأعضاء، بما فيها قدراتها التفاوضية، وإعدادها إعداداً كاملاً لمفاوضات نظام التبادل التجاري متعدد الأطراف القادمة في إطار منظمة التجارة العالمية، ويدعو البنك الإسلامي للتنمية والمركز الإسلامي لتنمية التجارة إلى مواصلة هذه الجهود.

33. يعرب عن تقديره كذلك لبرامج البنك الإسلامي للتنمية للمساعدة الفنية لمساعدة الدول الأعضاء التي انضمت إلى عضوية منظمة التجارة العالمية أو تلك التي تسعى إلى ذلك.

34. يطلب من البنك الإسلامي للتنمية والمركز الإسلامي لتنمية التجارة، مواصلة جهودهما وتقديم تقارير دورية إلى الكومسيك وإلى غيرها من المحافل الأخرى ذات الصلة التابعة للمنظمة.

(ج) تعزيز التعاون بين الأسواق المالية للدول الأعضاء

إذ يستذكر القرار رقم 11/1 – أق (ق.إ) الصادر عن الدورة الحادية عشرة لمؤتمر القمة الإسلامي،

وإذ يستذكر القرار رقم 34/2 – أق، الصادر عن الدورة الرابعة والثلاثين للمؤتمر الإسلامي لوزراء الخارجية،

وإذ يلاحظ أن الوضع الاقتصادي الدولي الراهن يقتضي من الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي أن تنمي هياكلها الاقتصادية وتعزز العلاقات الاقتصادية فيما بينها وكذلك مع البلدان الأخرى من خلال تهيئة المناخ المناسب لجذب الاستثمارات وضمان استمراريتها،

وإذ يأخذ علما مع التقدير بالدراسة التي أعدها مركز الأبحاث الاحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للبلدان الإسلامية، حول إنشاء اتحاد إسلامي لأسواق الأوراق المالية،

35. يحث الدول الأعضاء على الاستمرار في اتخاذ الخطوات اللازمة لحشد موارد داخلية في شكل أسهم وسندات وتسهيل الاستخدام الأمثل لهذه الموارد في مشاريع استثمارية مفيدة للقطاعين العام والخاص،

36. يدعو الدول الأعضاء إلى المضي قدماً في اتخاذ الخطوات اللازمة لتطوير أسواقها المالية من خلال التشريعات المناسبة لتمكين هذه الأسواق من الانفتاح على العالم الخارجي بغية تسهيل تدفق رؤوس الأموال الموجودة في الأسواق الخارجية، أخذا في الاعتبار المصالح الاقتصادية والنقدية لهذه الدول،

37. يحث الدول الأعضاء على بذل كل جهد ممكن لتوسيع نطاق إنشاء الشركات الخاصة عن طريق السماح بالاكتتاب لأكبر شريحة ممكنة للأفراد،

38. يدعو الدول الأعضاء إلى إنشاء قاعدة بيانات شاملة حول أسواقها المالية وأنظمتها الاستثمارية، وإلى بحث إمكانية إبرام اتفاقيات إقليمية فيما بينها سعياً لإقامة علاقات بين أسواقها المالية،

39. يسجل مع التقدير إنشاء أرضية للتعاون بين أسواق الأوراق المالية أطلق عليها إسم "المنتدى الإسلامي لأسواق الأوراق المالية" نتيجة لاجتماع الطاولة المستديرة حول موضوع "تعزيز التعاون بين أسواق الأوراق المالية في دول منظمة المؤتمر الإسلامي"، ويدعو الدول الأعضاء لإفادة أسواقها المالية بالمنتدى ودعوتها للمشاركة فيه،

(د) إنشاء السوق الإسلامية المشتركة

إذ يستذكر القرارات ذات الصلة الصادرة عن دورات مؤتمر القمة الإسلامية والمؤتمر الإسلامي لوزراء الخارجية، وآخرها القراران رقما 11/1– أق (ق إ) و34/2– أق،

وإذ يستذكر أيضا أحكام خطة عمل منظمة المؤتمر الإسلامي الرامية إلى تعزيز التعاون الاقتصادي والتجاري بين الدول الأعضاء،

وإذ يأخذ في الحسبان أن إنشاء سوق إسلامية مشتركة عملية تستغرق وقتا طويلا وتتطلب إجراء دراسات شاملة، وتستلزم، في الوقت ذاته، ترتيبات تتعلق بوضعها موضع التنفيذ ومتابعتها،

وبعد الإطلاع على تقرير الأمين العام بهذا الشأن:

40. يؤكد أيضا أهمية تعزيز التعاون الاقتصادي وإقامة مناطق تجارة حرة وأسواق مشتركة بين الدول الأعضاء من خلال تجمعاتها الاقتصادية الإقليمية كونها مرحلة إيجابية تساعد على إقامة منطقة تجارة حرة بين الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي لتحقيق الهدف المنشود لإقامة سوق إسلامية مشتركة،

41. يأخذ علما بالتوصيات الواردة في تقرير الاجتماع الثاني لفريق الخبراء، و يطلب من الكومسيك بحث التوصيات الواردة في التقرير، ولا سيما عقد اجتماع لفريق العمل المعني.

42. يطلب من الكومسيك تنسيق الجهود والدراسات التي أجراها أو يعتزم إجراءها في هذا الشأن المركز الإسلامي لتنمية التجارة، أو غيره من مؤسسات ومراكز منظمة المؤتمر الإسلامي ذات الصلة، وذلك بغية اتخاذ الخطوات العملية اللازمة لتحقيق الأهداف المرتبطة بإنشاء السوق الإسلامية المشتركة.

43. يرحب بالجهود التي بذلتها الكومسيك من أجل إنشاء نظام الأفضلية التجارية بين الدول الأعضاء في المنظمة في الأول من يناير 2009، باعتباره خطوة ملموسة وهامة تجاه تحرير التجارة بين بلدان المنظمة وكذلك الهدف المنشود المتمثل في إنشاء سوق إسلامية مشتركة.

44. يطلب من الأمين العام متابعة تنفيذ هذا القرار ورفع تقرير بشأن كل بند من البنود (أ) حتى (د) إلى الدورة السادسة والثلاثين لمجلس وزراء الخارجية.

قرار رقم 35/3 - أق
بشأن
النشاطات المتصلة بالمساعدات الاقتصادية للدول الأعضاء
والبلدان غير الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي والمجتمعات المسلمة

إن مجلس وزراء الخارجية المنعقد في دورته الخامسة والثلاثين (دورة الازدهار والتطور) في كمبالا – جمهورية أوغندا، خلال الفترة من 14 إلى 16 جمادى الثاني 1429هـ، الموافق 18 – 20 يونيو 2008م،

إذ يستذكر برنامج العمل العشري الذي اعتمدته القمة الإسلامية الاستثنائية الثالثة، التي عقدت في مكة المكرمة يومي 7 و8 ديسمبر 2005،

(أ) المساعدة الاقتصادية لجمهورية أفغانستان

وإذ يستذكر القرار رقم 11/2– أق (ق.إ) الصادر عن الدورة الحادية عشرة لمؤتمر القمة الإسلامي، والقرار رقم 34/3–أق الصادر عن الدورة الرابعة والثلاثين للمؤتمر الإسلامي لوزراء الخارجية،

وإذ يأخذ في الاعتبار ما تعانيه أفغانستان حالياً من معوقات خطيرة من جراء الحرب التي استمرت أكثر من عقدين من الزمان. وما كان لها من آثار نتج عنها تدمير للبنية الأساسية الاقتصادية والاجتماعية،

وإذ يأخذ في الحسبان مشاركة الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي والأمين العام للمنظمة في مؤتمر المانحين في طوكيو يومي 21 و 22 يناير 2002، وبرلين في شهر مارس 2004، وأخيرا من 31 يناير إلى 1 فبراير 2006م في لندن.

وإذ يشيد بالتقدم الذي أحرزته جمهورية أفغانستان الإسلامية في تنفيذ استراتيجية وتوجيهات مؤتمرات المانحين التي عقدت في طوكيو 2002م، وفي برلين 2004م، وفي لندن 2006م.

وإذ يثمن عاليا دور الأمين العام لمنظمة المؤتمر الإسلامي لجهوده القيمة في القطاعات السياسية والاقتصادية والاجتماعية في أفغانستان، وبالخصوص مبادرته بعقد مؤتمر هيئات منظمة المؤتمر الإسلامي للمساعدة من أجل إعادة الإعمار في أفغانستان ، في جدة،

وإذ يلاحظ أن الحرب قد دمرت ما بين 70 و80 في المائة من البنيات الأساسية الاقتصادية والاجتماعية في أفغانستان، خلال الحرب التي دامت لعقدين، ويشجع الدول الأعضاء على المشاركة النشطة في إعادة إعمار هذا البلد،

وإذ يدرك أهمية العودة الطوعية للاجئين والنازحين الأفغان إلى ديارهم وإعادة إدماجهم في بلادهم،

وإذ يدرك أنه يوجد حوالي عشرة ملايين لغم مزروعة في مناطق شتى من البلاد، ما زالت تحصد أرواح آلاف الأفراد سنوياً وتتسبب في عجز أعداد أخرى.

وإذ يأخذ علما بالصندوق الائتماني لمنظمة المؤتمر الإسلامي لمساعدة الشعب الأفغاني وشروع الصندوق في مزاولة نشاطاته،

وإذ يسجل أيضا أن حكومة جمهورية أفغانستان الإسلامية بحاجة إلى دعم ومساعدة دوليين حاسمين فيما تبذله من جهود لتحقيق الاستقرار وإعمار هذا البلد الذي عصفت به الحرب،

وإذ يستذكر الاجتماع السابع عشر لمجلس وزراء منظمة التعاون الاقتصادي الذي انعقد في هيرات في جمهورية باكستان الإسلامية يوم 20 أكتوبر 2007 والرامي إلى تعزيز التعاون الاقتصادي والتجاري بين بلدان منظمة التعاون الاقتصادي ولتحقيق نمو اقتصادي مستدام،

وإذ يستذكر اجتماع مجلس التنسيق والمراقبة المشتركة المنعقد في طوكيو يومي 5 و 6 فبراير 2008 لإعادة تقييم المنجزات التي تم تحقيقها في مجال تقديم الخدمات والوفاء بالالتزامات المرتبطة بإعادة إعمار أفغانستان،

وبعد الإطلاع على تقرير الأمين العام بهذا الشأن:

1. يدعو إلى بذل جهود دولية حثيثة لتقديم المساعدة الإنسانية اللازمة للشعب الأفغاني.
2. يحث الدول الأعضاء، التي تعهدت بالمساهمة في الصندوق الائتماني لمساعدة الشعب الأفغاني، على الوفاء بالتزاماتها، ويحث كذلك جميع الدول الأعضاء الأخرى على التبرع لهذا الصندوق بغية تعزيز قدراته وضمان استمرار أنشطته.

3. يعرب عن دعمه لنتائج مؤتمر المانحين الذي عقد في باريس في 12 يونيو 2008م لبحث التنسيق بين الجهات المانحة منذ 2002م ومناقشة مقترحات ملموسة لتحسين عملية التنسيق والممارسات دعما لتنفيذ عهد أفغانستان واستراتيجية التنمية الوطنية في أفغانستان من قبل شعب أفغانستان.

4. يحث الصندوق الائتماني لمنظمة المؤتمر الإسلامي لمساعدة شعب أفغانستان على الإسراع بالوفاء بالتزامه تجاه شعب أفغانستان.

5. يحث الدول الأعضاء والمؤسسات الإسلامية والمنظمات الدولية على تقديم مساعدات إنسانية عاجلة إلى أفغانستان وللموطنين الأفغان النازحين واللاجئين في الدول المجاورة، ولا سيما جمهورية باكستان الإسلامية والجمهورية الإسلامية الإيرانية، لضمان عودتهم طواعية وبكيفية مستديمة وإعادة إدماجهم وتوطينهم في بلادهم.

(ب) المساعدة الاقتصادية لجمهورية أذربيجان

إذ يستذكر القرار رقم 11/2 – أق (ق إ) الصادر عن الدورة الحادية عشرة لمؤتمر القمة الإسلامي، والقرار رقم 34/3 – أق الصادر عن الدورة الرابعة والثلاثين للمؤتمر الإسلامي لوزراء الخارجية،

وإذ يؤكد تضامن للدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي التام مع حكومة جمهورية أذربيجان وشعبها في هذه المرحلة الحرجة من تاريخ البلاد،

وإذ يشير إلى قرارات مجلس الأمن الدولي في شأن هذا النزاع،

وإذ يستنكر الحركة الانفصالية العدائية المدعومة من أرمينيا في إقليم ناغورنو كاراباخ بجمهورية أذربيجان وما تبع ذلك من احتلال لنحو 20% من أراضي أذربيجان ونزوح قرابة مليون من أبناء الشعب الأذربيجاني من ديارهم هرباً من الاعتداءات التي تقترب من مفهوم التطهير العرقي،

وإذ يعي أن الخسائر الاقتصادية التي تتكبدها أذربيجان في أراضيها المحتلة من قبل أرمينيا قد تجاوزت 60 مليار دولار أمريكي،

وإذ يعرب عن ترحيبه وتقديره للمساعدات المقدمة من بعض الدول الأعضاء والأجهزة التابعة لمنظمة المؤتمر الإسلامي ومؤسسات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية:

وبعد الإطلاع على تقرير الأمين العام في هذا الشأن:

6. يناشد الدول الأعضاء والمجتمع الدولي والمؤسسات الإسلامية تقديم ما تحتاج إليه حكومة أذربيجان من مساعدات اقتصادية وإنسانية ضرورية بغية التخفيف من معاناة الشعب الأذربيجاني.

7. يدعو المنظمات الدولية إلى مواصلة تقديم المساعدات الإنسانية والمالية إلى أذربيجان.

(ج) المساعدة الاقتصادية لجمهورية تشاد :

إذ يستذكر القرار رقم 11/2 – أق (ق.إ) الصادر عن الدورة الحادية عشرة لمؤتمر القمة الإسلامي، والقرار رقم 34/3– إق الذي اعتمدته الدورة الرابعة والثلاثون للمؤتمر الإسلامي لوزراء الخارجية،

وإذ ينظر إلى الوجود المكثف للاجئين على أراضي تشاد من ناحية وإلى استمرار صعوبة الأوضاع التي يعيش فيها النازحون من سكان تشاد من ناحية أخرى،

وإذ يأخذ علما بمبادئ ميثاق منظمة المؤتمر الإسلامي وأهدافه وتعهد الدول الأعضاء بتدعيم السلم والأمن الدوليين،

8. يدعو الدول الأعضاء والمؤسسات الإسلامية والمنظمات الدولية إلى تقديم المساعدات المالية والاقتصادية العاجلة إلى تشاد لمساعدتها في مواجهة المشاكل المتعددة للنازحين واللاجئين الموجودين على أراضيها وفي تنفيذ برامجها الاقتصادية والاجتماعية.

9. يناشد الدول الأعضاء والمؤسسات الإسلامية والمنظمات الإنسانية تقديم المساعدة اللازمة لسكان شرق تشاد.

(د) المساعدة الاقتصادية لجمهورية كوت ديفوار

إذ يستذكر القرار رقم11/2-إق(ق.إ) الصادرة عن الدورة الحادية عشرة لمؤتمر القمة الإسلامي والقرار رقم 34/3- إق الذي صدر عن الدورة الرابعة والثلاثين للمؤتمر الإسلامي لوزراء الخارجية،

وإذ يأخذ بعين الاعتبار، وعلى وجه الخصوص، القرار القاضي بإنشاء صندوق خاص للمساعدة في جهود إعادة الإعمار في كوت ديفوار،

و نظرا للدور الذي قامت به جمهورية كوت ديفوار في إطار منظمة المؤتمر الإسلامي لإحلال السلام والأمن في بعض الدول الأعضاء وتحقيق الاستقرار الاقتصادي في المنطقة دون الإقليمية،

10. يعرب عن دعمه وتضامنه مع كوت ديفوار، حكومة وشعبا،

11. يطلب من الأمين العام لمنظمة المؤتمر الإسلامي اتخاذ التدابير المناسبة لإنشاء هذا الصندوق الخاص على وجه السرعة للتمكن من نزع السلاح وتسريح الجنود من الجيش وإعادة إدماج المقاتلين السابقين في النسيج الاجتماعي والاقتصادي، بالإضافة إلى تعزيز جهود مرحلة ما بعد الإعمار في كوت ديفوار.

12. يناشد الدول الأعضاء والمجتمع الدولي لتوفير الدعم القوي ماليا واقتصاديا لجمهورية كوت ديفوار لتمكينها من التعامل مع الصعوبات الراهنة التي تواجهها.

13. يطلب من الأمين العام لمنظمة المؤتمر الإسلامي تشكيل فريق اتصال بشأن كوت ديفوار في أسرع وقت ممكن.

(ه) المساعدة الاقتصادية لجمهورية غينيا :

إذ يستذكر القرار رقم 11/2 – أق (ق إ) الصادر عن الدورة الحادية عشرة لمؤتمر القمة الإسلامي، والقرار 34/3 – أق الدورة الرابعة والثلاثين للمؤتمر الإسلامي لوزراء الخارجية،

وإذ يأخذ بعين الاعتبار الدور الذي تنهض به غينيا، في إطار منظمة المؤتمر الإسلامي، لإرساء دعائم السلم ولضمان تحقيق الاستقرار في بعض الدول الأعضاء المتضررة من النزاعات المسلحة،

وإذ يرى في وجود أعداد هائلة من اللاجئين من ليبيريا وسيراليون وكوت ديفوار عبئا لا يطاق على اقتصاد جمهورية غينيا،

وإذ يضع في الاعتبار حاجة جمهورية غينيا لإعادة إعمار البلاد وضمان بقاء اللاجئين على قيد الحياة وعودتهم إلى بلدانهم:

14. يوجه نداء ملحا إلى المجتمع الدولي والدول الأعضاء لتقديم مساعدة مالية ومادية قيمة لجمهورية غينيا، بغية تمكينها من مواجهة الوضعية الصعبة الناجمة عن الاعتداءات التي تتعرض لها منذ مدة من الزمن، وبسبب وجود مئات الآلاف من اللاجئين فوق أراضيها وغالبيتهم من المسلمين.

15. يناشد البنك الإسلامي للتنمية زيادة مساعدته لجمهورية غينيا حتى تتمكن من إنشاء البنيات الأساسية الاجتماعية المطلوبة للوفاء باحتياجات النازحين واللاجئين، وتجاوز التدهور البيئي الناجم عن الحضور الهائل للاجئين.

16. يناشد المجتمع الدولي والدول الأعضاء تقديم دعم مالي واقتصادي قيم لبرنامج إعادة إعمار بلدان اللاجئين الأصلية من أجل ضمان عودتهم إليها.

(و) المساعدة الاقتصادية للجمهورية اللبنانية :

إذ يستذكر القرار رقم 11/2 – أق (ق إ) الصادر عن الدورة الحادية عشرة لمؤتمر القمة الإسلامي،

وإذ يستذكر القرار رقم 34/3 – أق الصادر عن الدورة الرابعة والثلاثين للمؤتمر الإسلامي لوزراء الخارجية،

وإذ يستذكر العدوان الإسرائيلي على لبنان في صيف 2006، وما تسبب فيه من أضرار وخسائر في الأرواح والممتلكات وانعكاسات ذلك على الأوضاع السياسية والاقتصادية في لبنان؛

وإذ يقدر الجهود التي تبذلها الحكومة اللبنانية لتحقيق الأمن والاستقرار وبسط سلطتها بموجب قرار مجلس الأمن رقم 1701(2006) على أراضيها وإكمال عملية إعادة الإعمار، وتوفير احتياجات المواطنين اللبنانيين في المناطق التي تعرضت للعدوان الإسرائيلي،

وإذ يأخذ بعين الاعتبار الصعوبات التي يواجهها المواطنون اللبنانيون المقيمون في المناطق التي تعرضت للعدوان الإسرائيلي؛

وبعد الإطلاع على تقرير الأمين العام في هذا الشأن:

17. **يعرب عن تقديره للدول الأعضاء التي سارعت إلى تقديم المساعدات العاجلة إلى لبنان أثناء العدوان الإسرائيلي، ويرحب باستعداد هذه الدول مواصلة مساعداتها في إغاثة ضحايا العدوان وإعادة الإعمار، ودعم وتطوير الاقتصاد اللبناني.**

18. **يعرب أيضا عن تقديره للدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي والأجهزة المعنية التابعة لها لمسارعتها إلى مساعدة لبنان في مجالي إغاثة المنكوبين وإعادة الإعمار، كما يرحب بإعلان بوتراجايا حول الوضع في لبنان الذي صدر بتاريخ 2006/8/3 عن الاجتماع الخاص للجنة التنفيذية الموسعة المنبثقة عن منظمة المؤتمر الإسلامي على المستوى الوزاري.**

19. **يشيد بالمؤتمر الدولي لدعم لبنان(باريس 3) المنعقد في 25 كانون الثاني/يناير 2007، والذي استضافته مشكورة الحكومة الفرنسية، وبالنتائج المهمة التي صدرت عنه، وبورقة برنامج الإصلاح والنهوض الاقتصادي والاجتماعي التي قدمتها الحكومة اللبنانية لتحديث الاقتصاد اللبناني والنهوض به وتعزيز معدلات النمو المستدام وتحسين أوضاع كافة أبناء الشعب اللبناني، كما يعرب عن تقديره للدعم الذي أعلنته الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي والصناديق المختصة عن تقديمه إلى لبنان خلال مؤتمر(باريس 3).**

20. **يدين العدوان الإسرائيلي المتعمد على المرافق العامة والبنى التحتية في لبنان، ويحمل إسرائيل المسؤولية الكاملة عن هذا العدوان ونتائجه، ويحملها أيضا مسؤولية التعويض للجمهورية اللبنانية والمواطنين اللبنانيين عن الخسائر الفادحة التي لحقت بالاقتصاد اللبناني، كما يدين استمرار إسرائيل في الامتناع عن الانسحاب من أجزاء من الأراضي اللبنانية، بما فيها مزارع شبعا، إلى ما وراء الحدود اللبنانية المعترف بها دولياً.**

21. **يدين أيضاً امتناع إسرائيل عن تقديم خرائط الألغام التي زرعتها في مختلف المناطق الزراعية والحيوية في الجنوب اللبناني والبقاع الغربي، وامتناعها كذلك عن تقديم شبكة القنابل العنقودية التي ألقتها أثناء عدوانها في صيف 2006، والتي تشكل خطراً كبيراً على أرواح المدنيين وتمنعهم من ممارسة حياتهم اليومية. كما يدين استمرار إسرائيل في احتجازها لبنانيين في سجونها.**

22. يؤكد مجدداً القرارات السابقة بشأن ضرورة تقديم مختلف أشكال المساعدة المالية والمادية والإنسانية إلى لبنان لتلبية احتياجاته الاقتصادية والفنية والتدريبية، ويجدد الدعوة إلى الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي وسائر المنظمات الدولية والإقليمية لاتخاذ مبادرات عاجلة وفعالة للمساهمة في إعادة إعمار ما دمره الاحتلال الإسرائيلي.

23. يشجع الدول الأعضاء على إيجاد السبل والوسائل لتسهيل دخول المنتجات اللبنانية إلى أسواقها.

(ز) المساعدة الاقتصادية لشعب جامو وكشمير :

إذ يستذكر القرار رقم 11/2 – أق (ق.إ) الصادر عن الدورة الحادية عشرة لمؤتمر القمة الإسلامي، والقرار رقم 34/3 – أ ق الصادر عن الدورة الرابعة والثلاثين للمؤتمر الإسلامي لوزراء الخارجية،

وإذ يستذكر كذلك جميع القرارات السابقة الصادرة عن منظمة المؤتمر الإسلامي حول تقديم المساعدة لشعب كشمير، وخاصة القرار رقم 23/ 30 – أق، الصادر عن الدورة الثلاثين للمؤتمر الإسلامي لوزراء الخارجية،

وإذ يعرب عن تعاطفه العميق مع الضحايا وأسرهم وشعب جامو وكشمير الذين تكبدوا خسائر جسيمة في الأرواح ولحقت بهم أضرار اجتماعية واقتصادية وبيئية بسبب الزلزال الذي ضرب جنوب آسيا يوم 8 أكتوبر 2005،

وإذ يعرب عن عرفانه للمساعدات والمساهمات والتعهدات التي قدمها المجتمع الدولي، خاصة الدول الأعضاء، من أجل دعم جهود الإغاثة وإعادة التأهيل لضحايا الزلزال، والتي عكست روح التضامن والتعاون الإسلاميين للتصدي للتحديات التي نجمت عن كوارث طبيعية منقطعة النظير،

وإذ يعرب عن عميق تقديرها للمساعدات التي قدمتها بعض الدول الأعضاء وأجهزة المنظمة المعنية للكشميريين،

وبعد الإطلاع على تقرير الأمين العام بهذا الشأن:

24. يدعو إلى الإسراع بتنفيذ التوصيات الواردة في تقرير الممثل الخاص للأمين العام لمنظمة المؤتمر الإسلامي لجامو وكشمير، ولا سيما ما يتعلق منها بإنشاء صندوق ائتماني خاص لمساعدة الكشميريين، مع التركيز على التعليم العالي واحتياجات الشباب الكشميري من خلال تقديم منح دراسية لهم لمتابعة الدراسة في الكليات المهنية والتدريب المهني وخلق فرص التوظيف.

25. يوجه نداء للدول الأعضاء والمؤسسات الإسلامية، مثل صندوق التضامن الإسلامي والبنك الإسلامي للتنمية والمنظمات الخيرية، لتقديم مساعدات إنسانية سخية لشعب كشمير الذي تفاقمت محنته بسبب زلزال أكتوبر 2005.

26. يشجع المجتمع الدولي، خاصة البلدان المانحة والمؤسسات المالية الدولية والمنظمات الدولية المعنية من العالم الإسلامي، على مواصلة تقديم الأموال والمساعدات اللازمة لدعم أعمال إعادة التأهيل والإعمار، في المناطق المتضررة من جامو وكشمير.

27. يناشد الدول الأعضاء المساهمة، متى ما أمكن ذلك، في إعادة تأهيل الشعب المتضرر من كارثة الزلزال لتحقيق رفاهته الاجتماعية والاقتصادية، حيث تعرضت كثير من سبل معيشته للضرر أو الدمار.

28. يناشد كذلك الدول الأعضاء والمؤسسات الإسلامية تقديم منح دراسية للطلبة الكشميريين في مختلف الجامعات والمؤسسات في البلدان الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي.

(ح) المساعدة الاقتصادية لجمهورية توغو :

إذ يستذكر القرار رقم 11/2 – أق (ق إ) الصادر عن الدورة الحادية عشرة لمؤتمر القمة الإسلامي، وكذا القرار الصادر عن الدورة الرابعة والثلاثين للمؤتمر الإسلامي لوزراء الخارجية، والقرار الصادر عن الدورة الثانية والعشرين للجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي والتجاري؛

إذ يعتبر الصعوبات الاجتماعية والاقتصادية التي تواجه جمهورية توغو جراء هزالة مساهمة شركائها التقليديين الذين علقوا مساعدتهم في الفترة الممتدة من 1992 إلى 2007؛

وإذ يأخذ بعين الاعتبار حجم الأضرار التي لحقت بالبنيات الأساسية كالطرق والجسور والشبكات الكهربائية والمائية وكذا مرافق الخدمات الأساسية العامة مثل المدارس والمستشفيات جراء الفيضانات المدمرة التي اجتاحت المناطق الشمالية والجنوبية الشرقية من البلاد خلال الأشهر الأخيرة؛

وإذ يثمن الجهود التي بذلتها حكومة جمهورية توغو والنجاح الذي حققته في تنفيذ سياسات الإصلاح السياسي والاقتصادي وبرنامج مكافحة الفقر؛

وإذ يذكر كذلك بأن توغو تعتبر من ضمن أقل البلدان نمواً:

29. يعرب عن تضامنه الكامل مع توغو في مواجهتها التحديات الكبرى.

30. يشيد كذلك بالمساعدة التي قدمتها بعض الدول الأعضاء وهيئات منظمة المؤتمر الإسلامي ذات الصلة.

31. يقر بالجهود التي تبذلها حكومة جمهورية توغو في سبيل تذليل الصعوبات الاقتصادية التي تواجهها وتنفيذ برنامجها الشامل للإصلاحات السياسية والاقتصادية والمالية.

32. يقر كذلك بالحاجة إلى المساعدة الاقتصادية والإنسانية من أجل التخفيف من آثار الفيضانات التي غمرت المناطق الشمالية والجنوبية الشرقية من البلاد.

33. يدعو جميع الدول الأعضاء والمؤسسات الإسلامية، وخاصة منها البنك الإسلامي للتنمية من خلال صندوق التضامن الإسلامي للتنمية إلى تقديم المساعدة الاقتصادية والمالية لجمهورية توغو.

34. يطلب من الأمانة العامة متابعة المسألة ورفع تقرير بشأنها إلى الدورة المقبلة لمجلس وزراء الخارجية.

(ط) المساعدات الاقتصادية للدول الأعضاء المتضررة من الجفاف والكوارث الطبيعية:

إذ يستذكر القرار رقم 11/2 – أق (ق إ) الصادر عن الدورة الحادية عشرة لمؤتمر القمة الإسلامي، وكذا القرار رقم 34/3 – أق، الذي صدر عن الدورة الرابعة والثلاثين للمؤتمر الإسلامي لوزراء الخارجية،

وإذ يلاحظ بقلق الوضع الخطير الناجم عن الكوارث الطبيعية وموجة الجفاف والتصحر، مع ما تخلفه من آثار مدمرة على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في البلدان المتضررة، ولا

سيما في قطاعات الزراعة والغذاء والبنيات التحتية الاقتصادية والاجتماعية، وكذا في مجال الخدمات والمرافق العامة،

وإذ يعي تماما أن الدول الأعضاء المتضررة التي تنتمي إلى فئة البلدان الأقل نموا يتعذر عليها أن تتحمل بمفردها العبء المتزايد في مجال أعمال الإغاثة وإعادة التأهيل والإعمار،

وإذ يقر بأهمية الاستعداد لمواجهة الكوارث وإدارتها من أجل التخفيف من آثارها، وضرورة مواصلة المجتمع الدولي لجهوده لتعزيز التوعية في هذا المجال،

وبعد الاطلاع على تقرير الأمين العام في هذا الشأن،

(أ) جمهورية جيبوتي :

إذ يساوره عميق القلق إزاء موجه الفيضانات الأخيرة في جيبوتي وما ألحقته من خسائر فادحة بقطعان الماشية وأضرار مادية بليغة بالطرق والمؤسسات الصحية مما أدى إلى انتشار وبائي الكوليرا والملاريا،

35. يناشد الدول الأعضاء تقديم مساعدة مالية ومادية كبيرة إلى جمهورية جيبوتي لتعزيز السلم والإعمار فيها، وتنفيذ برنامجها للتقويم الهيكلي.

36. يدعو الدول الأعضاء إلى مساعدة جمهورية جيبوتي على التصدي للآثار المدمرة التي خلفها الجفاف مؤخرا سواء على الصعيد الاجتماعي أو الاقتصادي.

(ب) جمهورية موزمبيق :

إذ يقدر الجهود التي تبذلها حكومة موزمبيق من أجل تنفيذ برنامج القضاء على الفقر وتحقيق التنمية الاقتصادية،

وإذ يعرب عن أسفه للكوارث الطبيعية التي وقعت في موزمبيق مؤخرا،

37. يناشد البنك الإسلامي للتنمية وجميع المؤسسات الإسلامية والمجتمع الدولي بوجه عام، مواصلة تقديم المساعدات لضمان التنمية الاقتصادية والاجتماعية لموزمبيق.

38. يحث البلدان المتقدمة على إلغاء الديون الخارجية لموزمبيق في ضوء الجهود المبذولة حاليا للقضاء على الفقر.

39. يدعو جميع الدول الأعضاء إلى مواصلة دعمها لتنفيذ برنامج إعادة إعمار موزمبيق.

40. يعرب عن تقديره العميق للمساعدة التي تقدمها بعض الدول الأعضاء والمؤسسات ذات الصلة التابعة لمنظمة المؤتمر الإسلامي.

41. يحث المجتمع الدولي على تقديم المساعدة لإنشاء آليات وطنية، ودون إقليمية وإقليمية ودولية لمنع الكوارث وإدارتها والاستعداد لمواجهتها باتخاذ تدابير من ضمنها وضع أنظمة للإنذار المبكر.

(ي) المساعدة الاقتصادية للدول الأعضاء المتضررة من الحروب الإقليمية أو الحروب الأهلية أو الأزمات السياسية

إذ يستذكر القرار رقم 11/2-أق(ق.إ) الصادرة عن الدورة الحادية عشرة لمؤتمر القمة الإسلامي، وكذا القرار رقم 34/3 – أق الصادر عن الدورة الرابعة والثلاثين للمؤتمر الإسلامي لوزراء الخارجية،

وإذ يأخذ في الحسبان أهداف ميثاق منظمة المؤتمر الإسلامي ومبادئه وكذلك التزام الدول الأعضاء بتدعيم السلم والأمن الدوليين،

وإذ يؤكد التضامن التام للدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي مع حكومات البلدان المتضررة وشعوبها في هذه المرحلة الحرجة من تاريخها،

وبعد الإطلاع على تقرير الأمين العام بهذا الشأن :

(أولا) جمهورية ألبانيا

42. **يعرب عن دعمه القوي لشعب ألبانيا الذي يواجه صعوبات اقتصادية كبرى في المرحلة الحالية لانتقاله إلى اقتصاد السوق.**

43. **يحث الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي والمؤسسات الإسلامية والمنظمات الدولية على تقديم مساعدة اقتصادية سخية إلى حكومة ألبانيا حتى تتمكن من تنفيذ برنامجها الإنمائي بنجاح.**

(ثانياً) جمهورية غينيا بيساو

إذ يلاحظ الوضع السياسي والعسكري الذي شهدته غينيا بيساو منذ 7 يونيو 1998 إلى اليوم وآثاره على الأنشطة الاقتصادية في البلاد متمثلة في خسائر كبيرة في المحاصيل الزراعية ومنتجات التصدير، وتشريد أعداد غفيرة من السكان، والتدمير الذي لحق بالمرافق الاجتماعية والاقتصادية الأساسية مثل المدارس والمستوصفات والمستشفيات والأسواق والأحياء السكنية، وغيرها،

44. **يحث الدول الأعضاء والمجتمع الدولي على تقديم معونة عاجلة لغينيا بيساو بما يسهل إعادة دمج السكان في المشاركة في الحياة العامة.**

45. يناشد الدول الأعضاء والمؤسسات التابعة لمنظمة المؤتمر الإسلامي أن تشارك في تمويل برنامج إعادة التأهيل والإنعاش الاقتصادي في غينيا بيساو.

(ثالثاً) جمهورية قيرقيزيا

إذ يعرب عن تفهمه للوضع القائم في جمهورية قيرقيزيا بعد أن نالت استقلالها وسيادتها، وإذ يأخذ في الاعتبار الصعوبات الاقتصادية التي يعاني منها هذا البلد في فترة الانتقال إلى اقتصاد السوق الحرة،

46. يناشد جميع المسلمين والمؤسسات المالية الإسلامية تقديم مساعدات سخية لجمهورية قيرقيزيا لتمكينها من تجاوز الصعوبات الاقتصادية التي تواجهها، سواء على أساس ثنائي أو من خلال المنظمات متعددة الأطراف والإقليمية لتمكينها من تنفيذ برنامجها الاقتصادي.

47. يناشد أيضاً البنك الإسلامي للتنمية زيادة مساعدته المالية والفنية إلى جمهورية قيرقيزيا.

(رابعاً) جمهورية الصومال

إذ يساوره القلق العميق إزاء الوضع الحرج في الصومال، وإذ يتطلع إلى إحلال السلام والنظام في ذلك البلد العضو الشقيق في أقرب الآجال،

وإذ يساوره القلق إزاء الآثار الاقتصادية السيئة من جراء الجفاف الخطير الذي تواجهه جمهورية الصومال:

48. يحث الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي على تقديم العون المادي وغيره من أشكال العون إلى الصومال بغية إنهاء المعاناة الإنسانية في هذا البلد المسلم.

(خامساً) جمهورية سيراليون

إذ يعرب عن تقديره للانشغال والاهتمام المستمرين اللذين أبداهما قادة دول غرب أفريقيا حتى يعم السلام في جمهورية سيراليون،

وإذ يعرب أيضا عن تقديره للمساعدة التي قدمتها كل من المملكة العربية السعودية ودولة الكويت والجمهورية الإسلامية الإيرانية وجمهورية مصر العربية وغيرها من الدول الصديقة الأخرى التي تبرعت بالأغذية والملابس والأدوية للاجئين والنازحين من سكان سيراليون،

وإذ يضع في الاعتبار أن النزاع المسلح في سيراليون قد أدى إلى وقوع أضرار كبيرة وخسائر في الأرواح والممتلكات، علاوة على إعاقة جميع الأنشطة الاقتصادية، وبخاصة في قطاعات التعدين والزراعة والصناعة، الأمر الذي أدى إلى خسارة فادحة في الدخل الحكومي ودخل القطاع الخاص:

49. يناشد الدول الأعضاء والمجتمع الدولي تقديم مساعدات مالية ومادية كبيرة بصفة عاجلة إلى جمهورية سيراليون بغية تمكين شعبها من القيام بعملية إعادة التأهيل والبناء التي تدعو الحاجة لها وكذلك إعادة توطين حوالي مليون ونصف المليون من المواطنين العائدين والنازحين.

50. يحث صندوق منظمة المؤتمر الإسلامي الائتماني لسيراليون على مواصلة تسهيل تدفق المساعدات المالية الضرورية إلى سيراليون لمساعدتها على تجاوز آثار فترة الصراع في أقرب الآجال.

51. يطلب من الأمين العام بذل مساعيه الحميدة للإسراع بالموافقة على المشاريع التي تم تحديدها من أجل سيراليون.

(سادسا) جمهورية طاجيكستان

إذ يساوره القلق البالغ إزاء الوضع الحرج الذي واجهته طاجيكستان من جراء خمسة أعوام من حرب أهلية دامية أفضت إلى الموت والإصابات وتفشي أمراض مثل السل والإسهال، فضلاً عن نزوح آلاف الأشخاص وتدمير البنية التحتية الاقتصادية والاجتماعية،

وإذ يلاحظ عودة نحو 200 ألف من اللاجئين الطاجيك إلى وطنهم وما يتطلبه ذلك من دعم مالي وفني كبير:

52. يناشد جميع الدول الأعضاء والمؤسسات المالية الإسلامية الإسهام بسخاء في محاولات تذليل الصعوبات الاقتصادية التي تواجه طاجيكستان، سواء على الصعيد الثنائي أو من خلال المنظمات متعددة الأطراف والإقليمية لتمكين طاجيكستان من تنفيذ برامجها لإعادة التأهيل.

53. يحث البنك الإسلامي للتنمية على زيادة مساعدته المالية والفنية إلى طاجيكستان.

(سابعاً) الجمهورية اليمنية

إذ يضع في الاعتبار الصعوبات الاقتصادية التي تواجهها الجمهورية اليمنية وما لحق بها من أضرار في قطاع السياحة عقب أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001 في نيويورك،

وتقديراً منه للجهود التي بذلتها حكومة الجمهورية اليمنية لتنفيذ سياسة الإصلاح الاقتصادي وبرنامج مكافحة الفقر وما حققته من نجاح في هذا المجال،

وإذ يأخذ في الاعتبار أيضا استمرار الأعباء الثقيلة التي تتحملها الحكومة اليمنية لإيواء مجموعات اللاجئين من الدول الإفريقية المجاورة لها:

54. يعرب عن تقديره لجهود الحكومة اليمنية في سبيل تجاوز الصعوبات الاقتصادية وتنفيذ برنامج الإصلاح الإداري والمالي الشامل وبرنامج مكافحة الفقر.

55. يجدد دعوته للدول الأعضاء وسائر المنظمات الدولية والإقليمية لتقديم جميع أنواع المساعدات الاقتصادية للحكومة اليمنية لدعم جهودها في تنفيذ برامج الإصلاح الإداري والمالي بغية التخفيف من الأعباء الثقيلة التي نتجت عن إيواء اللاجئين من الدول الفقيرة المجاورة له، ويشكر الدول التي التزمت بتقديم تبرعاتها للجمهورية اليمنية في مؤتمر المانحين في لندن وفي مقدمتها المملكة العربية السعودية ودول أخرى من مجلس التعاون الخليجي.

(ثامناً) جمهورية أوغندا

إذ يعي أن حكومة جمهورية أوغندا تواجه حالياً ضغطاً خطيراً على مواردها الشحيحة نتيجة لتدفق اللاجئين إليها من البلدان المجاورة، وإذ يدرك أن أوغندا تؤوي الآن أعداداً كبيرة من اللاجئين ستتزايد بالتدريج إذا استمرت الاضطرابات، ولتقديم المساعدة للتخفيف من معاناة النازحين استجابة للنداء المشترك لكل من برنامج الغذاء العالمي وحكومة أوغندا،

وإذ يقر بالجهود التي تبذلها الحكومة الأوغندية لإعادة توطين النازحين وإعادة الإعمار وتحقيق التنمية في شمال أوغندا:

56. يدعو الدول الأعضاء والمؤسسات الإسلامية والمنظمات الدولية إلى تقديم المساعدات المالية والاقتصادية العاجلة إلى أوغندا لمساعدتها على مواجهة مشكلة هؤلاء اللاجئين وما يترتب عليها من تبعات،

57. ويدعو كذلك الدول الأعضاء إلى دعم حكومة أوغندا في تنفيذ برنامج إعادة التأهيل والتنمية ذي الأولوية في شمال أوغندا وغيرها من البرامج الاقتصادية والثقافة الأخرى.

58. يعرب عن تقديره العميق للمساعدة التي قدمتها بعض الدول الأعضاء ومؤسسات منظمة المؤتمر الإسلامي ذات الصلة.

(ك) المساعدات المستمرة لبلدان الساحل الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي

إذ يستذكر القرار رقم 11/2-أق(ق.إ) الصادر عن الدورة الحادية عشرة لمؤتمر القمة الإسلامي والقرار رقم 34/3 – أق الذي صدر عن الدورة الرابعة والثلاثين للمؤتمر الإسلامي لوزراء الخارجية،

وإذ يلاحظ بقلق الوضع الصعب الذي تعاني منه بلدان الساحل الأعضاء في المنظمة من جراء الجفاف،

وإذ يعرب عن تقديره للدول الأعضاء في المنظمة التي أسهمت في تمويل البرنامج الأول الخاص بمساعدة بلدان الساحل الأعضاء في المنظمة،

وإذ يأخذ علما أيضا ببرنامج المعونة الطارئة الخاصة بمبلغ 50 مليون دولار أمريكي والذي بادر به البنك الإسلامي للتنمية لفائدة دول الساحل الأعضاء،

وإذ يستذكر القرار الصادر عن الدورة السادسة لمؤتمر القمة الإسلامي والقاضي بإنشاء البرنامج المشترك بين منظمة المؤتمر الإسلامي والبنك الإسلامي للتنمية والسيلس من أجل بلدان الساحل،

وإذ يعرب عن تقديره للمهمة التي قام بها الأمين العام لمنظمة المؤتمر الإسلامي بزيارة للبلدان الإفريقية المتضررة من الجفاف، وهي : تشاد وبوركينا فاسو ومالي وغامبيا والسنغال والنيجر، خلال الفترة من 24 إلى 31 مارس 2005:

وإذ يعرب عن تقديره أيضا للمملكة العربية السعودية لمواصلة دعمها لدول الساحل الأعضاء المتضررة من الجفاف،

59. يدعو إلى التنفيذ الفعلي للبرنامج المشترك بين منظمة المؤتمر الإسلامي والبنك الإسلامي للتنمية والسيلس من أجل بلدان الساحل.

60. يحث الدول الأعضاء التي باستطاعتها أن تسهم ولم تسهم بعد في هذا البرنامج ولم تعلن عن برنامج منفصل، أن تبادر إلى ذلك.

61. يؤكد مجددا تضامن الأمة الإسلامية مع شعوب الساحل.

(ل) المساعدات الاقتصادية للبلدان غير الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي والمجتمعات المسلمة

إذ يستذكر القرار رقم 11/2– أق(ق إ) الصادر عن الدورة الحادية عشرة لمؤتمر القمة الإسلامي، وكذا القرار رقم 34/3 – أق الصادر عن الدورة الرابعة والثلاثين للمؤتمر الإسلامي لوزراء الخارجية،

وإذ يسترشد بمبادئ ميثاق منظمة المؤتمر الإسلامي وأهدافه التي تؤكد وحدة الهدف والمصير لشعوب الأمة الإسلامية وتعهدها بتعزيز السلم والأمن الدوليين،

وبعد الإطلاع على تقرير الأمين العام في هذا الشأن:

(1) البوسنة والهرسك

إذ يذكر بالقرارات السابقة الصادرة عن المنظمة والمعبرة عن تضامن أعضائها الكامل مع البوسنة والهرسك حكومة وشعبا،

62. يناشد الدول الأعضاء والمؤسسات الإسلامية وغيرها من المانحين تقديم تبرعات سخية للتمهيد للتنفيذ الكامل لبرنامج البنك الإسلامي للتنمية لتقديم مساعدات إنسانية إلى حكومة البوسنة والهرسك وشعبها بغية المساهمة في إعادة إعمار البلاد، والعمل على الحفاظ على الهوية الإسلامية للسكان المسلمين في البوسنة.

63. يحث المجتمع الدولي على اتخاذ تدابير فعالة لإعادة التأهيل والإعمار في البوسنة والهرسك، وتقديم المساعدات الإنسانية الكفيلة بعودة اللاجئين والنازحين إلى بيوتهم عن طريق الصندوق الائتماني الخاص بالبوسنة والهرسك التابع لمنظمة المؤتمر الإسلامي.

64. يطلب من الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي توجيه النصيب الأوفر من مساعداتها لإعادة إعمار البوسنة والهرسك في المناطق التي يقطنها مسلمو البوسنة والهرسك.

65. يشيد بما قام به صندوق إعادة إعمار البوسنة والهرسك من بناء العديد من المساكن وكذلك دعم المزارعين، ويشكر الدول التي قدمت مساعدات للصندوق، وهي دولة قطر ودولة الإمارات العربية المتحدة وماليزيا.

(2) شعب الشيشان

إذ يذكر بالانشغالات والدعم الذي أعرب عنه مؤتمر القمة الإسلامي خلال دورته السابعة التي عقدت في الدار البيضاء (المملكة المغربية) في ديسمبر 1994م بشأن الوضع في الشيشان والذي تدهور عام 1999،

وإذ يشير إلى النداء الذي وجهه فخامة السيد سيد محمد خاتمي، الرئيس السابق للجمهورية الإسلامية الإيرانية ورئيس مؤتمر القمة الإسلامي الثامن إلى جميع الدول الأعضاء من أجل تقديم مساعدة إنسانية عاجلة للشعب واللاجئين والنازحين الشيشان واستعداد بلاده للمساعدة في تنسيق الجهود في هذا الصدد،

وإذ يعرب عن القلق العميق إزاء محنة اللاجئين والنازحين المسلمين في الشيشان والخسائر الإنسانية والمادية الناجمة عن الأزمة الشيشانية في عام 1999م.

66. يدعو جميع الدول الأعضاء والمؤسسات الخيرية الإسلامية ويناشد المجتمع الدولي تقديم المساعدات الإنسانية العاجلة والسخية إلى الشعب الشيشاني ولاجئيه.

67. يوصي جميع الدول الأعضاء بتشجيع مؤسساتها ومنظماتها غير الحكومية وأفرادها على تقديم المساعدات الإنسانية للشعب الشيشاني ولاجئيه.

68. يعرب عن تقديره العميق للمساعدة التي تقدمها الدول الأعضاء والهيئات ذات الصلة التابعة لمنظمة المؤتمر الإسلامي.

(3) كوسوفو

وإذ يعرب عن قلقه تجاه المجتمع الكوسوفي المسلم ~~في كوسوفو~~،

69. يدعو الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي والمؤسسات الإسلامية والمنظمات الدولية إلى تقديم المساعدة الاقتصادية اللازمة للمجتمع المسلم في كوسوفو.

يطلب من الأمين العام متابعة تنفيذ هذا القرار ورفع تقرير بشأن كل بند من البنود (أ) حتى (ل) إلى الدورة السادسة والثلاثين لمجلس وزراء الخارجية.

قرار رقم 35/4 - أق
النشاطات المتصلة بالمؤتمرات الوزارية الأخرى
حول القطاعات الاقتصادية

إن مجلس وزراء الخارجية المنعقد في دورته الخامسة والثلاثين (دورة الازدهار والتطور) في كمبالا – جمهورية أوغندا، خلال الفترة من 14 إلى 16 جمادى الثاني 1429هـ، الموافق 18 – 20 يونيو 2008م،

إذ يستذكر برنامج العمل العشري الذي اعتمدته القمة الإسلامية الاستثنائية الثالثة، التي عقدت في مكة المكرمة يومي 7 و8 ديسمبر 2005،

أ) التعاون في مجال السياحة

إذ يستذكر القرارات ذات الصلة الصادرة عن مؤتمرات القمة الإسلامية والمؤتمرات الإسلامية لوزراء الخارجية، وآخرها القراران رقما 11/3– أق (ق إ) و34/4 – أق،

وإذ يستذكر كذلك أحكام خطة عمل منظمة المؤتمر الإسلامي لتعزيز التعاون الاقتصادي والتجاري بين الدول الأعضاء، والتي حددت السياحة باعتبارها مجالا من مجالات التعاون ذات الأولوية،

وإذ يأخذ علما بقرارات "تنمية السياحة" التي اعتمدتها الدورات الثانية والثالثة والرابعة والخامسة للمؤتمر الإسلامي لوزراء السياحة، التي عقدت على التوالي في كل من كوالالمبور بماليزيا من 10 إلى 13 أكتوبر 2001 والرياض بالمملكة العربية السعودية من 6 إلى 9 أكتوبر 2002 وداكار بجمهورية السنغال من 28 إلى 30 مارس 2005، والخامسة التي عقدت في باكو يومي 11 و12 سبتمبر 2006،

وبعد الإطلاع على تقرير الأمين العام بهذا الشأن:

1. **يشكر جمهورية السنغال وجمهورية أذربيجان، على استضافة الدورتين الرابعة والخامسة للمؤتمر الإسلامي لوزراء السياحة في دكار بالسنغال وباكو بأذربيجان في مارس 2005 وسبتمبر 2006 على التوالي.**

2. يدعو الدول الأعضاء ومؤسسات المنظمة إلى التنفيذ الكامل لقرارات الدورة الخامسة لمؤتمر وزراء السياحة ومقرراتها.

3. يشيد بالعرض الذي قدمته الجمهورية العربية السورية لاستضافة الدورة السادسة للمؤتمر الإسلامي لوزراء السياحة في الفترة من 29 يونيو إلى 2 يوليو 2008 في دمشق، ويدعو الدول الأعضاء إلى المشاركة بفعالية في هذا المؤتمر.

4. يأخذ علما بالاجتماع التنسيقي الذي عقد يومي 7 و 8 مايو 2008م في دمشق بين ممثلين عن الجمهورية العربية السورية والأمانة العامة لمنظمة المؤتمر الإسلامي تحضيرا للدورة السادسة للمؤتمر الإسلامي لوزراء السياحة.

5. يرحب بالعرض الذي قدمته جمهورية باكستان الإسلامية والجمهورية الإسلامية الإيرانية لاستضافة فعاليات سياحية على المستوى الوزاري.

6. يشكر حكومة الجمهورية التركية على استضافة اجتماع فريق الخبراء المعني بتنمية السياحة في إسطنبول من 9 إلى 11 مايو 2007،

7. يسجل علمه بالخطة الإستراتيجية لتنمية السياحة في الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي التي استكملها الاجتماع الثاني لفريق الخبراء المعني بتنمية السياحة، والتي يعتزم تقديمها للدورة السادسة لمؤتمر وزراء السياحة في دمشق عام 2008م بغية اعتمادها وعرضها على الدورة الرابعة والعشرين للكومسيك لإقرارها بشكل نهائي.

8. يشكر جمهورية أذربيجان على استضافة المؤتمر العلمي الدولي حول "دور السياحة في اقتصادات بلدان منظمة المؤتمر الإسلامي"، في باكو يومي 21 و22 يونيو 2007.

9. يشكر المركز الإسلامي لتنمية التجارة على ما يبذله من جهد، بالتعاون مع البنك الإسلامي للتنمية والغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة، من أجل إقامة معرض سياحي في الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي مرة كل سنتين. وفي هذا السياق يرحب بالعروض المقدمة من حكومات كل من الجمهورية اللبنانية وجمهورية مصر العربية والجمهورية العربية السورية والجمهورية الإسلامية الإيرانية لاستضافة المعرض السياحي في دوراته الثانية والثالثة والرابعة والخامسة في 2008 و2010

و2012 و2014 على التوالي، ويدعو الدول الأعضاء إلى المشاركة بفاعلية في معارض السياحة المذكورة.

10. يدعو الدول الأعضاء ومؤسسات المنظمة لتقديم دعم مالي وفني إلى المشروع الإقليمي حول "التنمية السياحية المستدامة في شبكة الحدائق والمحميات الطبيعية عبر الحدود في غرب إفريقيا".

11. يشكر منظمة السياحة العالمية التابعة للأُمم المتحدة والوكالة الكورية للتعاون الدولي ومؤسسة ST-EP لتمويل دراسة جدوى مشروع " التنمية السياحية المستدامة في شبكة الحدائق والمحميات الطبيعية عبر الحدود في غرب إفريقيا".

12. يسجل علمه بمقترح الغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة تنظيم منتدى دوري للقطاع الخاص حول السياحة مستقبلا.

13. يشكر المملكة العربية السعودية على استضافتها وتنظيم مؤتمر دولي حول السياحة والحرف اليدوية والأنشطة المرتبطة بها في البلدان الإسلامية في الرياض في الفترة من 16 إلى 23 شوال 1427هـ، (7 إلى 14 نوفمبر 2006) بالتعاون مع مركز الأبحاث للتاريخ والفنون والثقافة الإسلامية (إرسيكا).

14. يشكر المملكة العربية السعودية لاستضافة وتنظيم المنتدى السياحي الأول في الرياض في الفترة من 30 أكتوبر إلى 1 نوفمبر 2007، بالتعاون مع الغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة.

15. يشكر جمهورية أذربيجان على استضافة منتدى منظمة المؤتمر الإسلامي للمؤسسات العاملة في مجال السياحة على طريق الحرير في شيكي بأذربيجان يومي 14 و 15 أبريل 2008.

16. يشكر جمهورية أذربيجان على استضافة مؤتمر منظمة المؤتمر الإسلامي حول موضوع "السياحة الصحية والدينية: الترفيه الروحي والبدني" والذي عقد في ناخشيفان بجمهورية أذربيجان في الفترة من 20 إلى 22 مايو 2008.

17. يشكر الجامعة الإسلامية للتكنولوجيا على تنظيم حلقة دراسية حول تنمية تكنولوجيا السياحة الالكترونية في البلدان الإسلامية، بالتعاون مع جمهورية أذربيجان بصفتها

الرئيس الحالي للدورة الخامسة للمؤتمر الإسلامي لوزراء السياحة، في دكا ببنغلاديش في الفترة من 1 إلى 3 أبريل 2008، ويعرب عن شكره للبنك الإسلامي للتنمية لمساهمته في تمويل هذه الحلقة الدراسية.

ب- مشروع خط السكة الحديدية بين داكار وبورتسودان

إذ يستذكر القرار رقم 11/5-أق(ق.إ) الصادر عن الدورة الحادية عشرة لمؤتمر القمة الإسلامي.

وإذ يشير إلى توصية مؤتمر وزراء خارجية الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي الذي عقد في باكو بأذربيجان يومي 22 و23 يونيو 2006م،

وإذ يؤكد على الجدوى الاقتصادية والاجتماعية لمشروع خط السكة الحديدية بين بورتسودان وداكار اعتماداً على البنية التحتية المتوفرة حالياً حسبما أوضحته دراسة الجدوى الاقتصادية والاجتماعية لربط الدول الإفريقية على طول الخط الحديدي المقترح بين بورتسودان وداكار، المعدة بمعرفة إدارة التخطيط والنُظم بهيئة سكك حديد السودان.

18. يقرر إنشاء لجنة تضم في عضويتها البنك الإسلامي للتنمية ومنظمة المؤتمر الإسلامي وممثلين عن الدول التي سيمر بها خط السكة الحديدية المقترح بين داكار وبورتسودان (السودان، تشاد، النيجر، نيجيريا، مالي، بوركينا فاسو، السنغال) للشروع في الخطوات التنفيذية الأولية. وإذ يقرر أيضاً ضم جمهورية جيبوتي وجمهورية غينيا وجمهورية الكاميرون وجمهورية أوغندا وجمهورية غامبيا في دراسة الجدوى لخط السكة الحديد.

19. يعرب عن تقديره لحكومة السودان لمبادرتها بتقديم المشروع وإعداد دراسة الجدوى المبدئية.

20. يقرر إدراج بند مشروع خط السكة الحديدية بين بورتسودان وداكار في جدول أعمال اجتماعات المجلس الوزاري اللاحقة، ويطلب من الأمين العام، أن يقدم، بالتعاون مع اللجنة المشكلة بموجب الفقرة (1) من هذا القرار تقريرا عن التقدم المحرز في إنجاز المشروع .

21. يعرب عن تقديره لمبادرة الأمين العام لمنظمة المؤتمر الإسلامي الخاصة بتنفيذ مشروع خط السكة الحديدية من خلال اقتراح عقد الاجتماع الأول للجنة بمشاركة الدول الأعضاء المعنية في أقرب الآجال.

22. يرحب بعرض جمهورية السودان استضافة الاجتماع الوزاري الأول للدول الأعضاء التي سيعبرها خط السكة الحديدية المحدد في التقرير الأولي، ويدعو غيرها من البلدان المعنية بهذا المشروع للمشاركة في هذا الاجتماع.

23. يقرر إدراج مشروع خط السكة الحديدية بين دكار وبورتسودان ضمن قائمة المشاريع الخاصة باللجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي والتجاري (كومسيك)، وذلك من أجل تنسيق عملية تنفيذ المشروع ورصدها على نحو وثيق.

ج- المنتدى الاقتصادي الإسلامي العالمي

إذ يستذكر مقتضيات برنامج العمل العشري لمنظمة المؤتمر الإسلامي لمواجهة تحديات القرن الحادي والعشرين، والذي أقرته القمة الإسلامية الإستثنائية الثالثة التي عقدت في مكة المكرمة والتي دعت الدول الأعضاء إلى تنفيذ الفصول ذات الصلة من خطة عمل تعزيز التعاون الاقتصادي والتجاري بين الدول الأعضاء ؛

وإذ يدرك مدى حاجة الحكومات وقادة الأعمال والتجارة وكذا المفكرين البارزين للالتقاء ومناقشة الأفكار ومسائل استثارة الأفكار ووضع الحلول للواقع المرير الذي يعيش فيه العالم عموماً ومجتمع الأعمال في العالم الإسلامي على وجه الخصوص؛

وإذ يأخذ علماً بأن المنتدى الاقتصادي الإسلامي العالمي ينعقد سنوياً في الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي بعد ما تطور من منتدى لرجال الأعمال في بلدان منظمة المؤتمر الإسلامي عام 2005:

24. **يشيد بجهود القطاع الخاص في العالم الإسلامي لإنشاء مؤسسة المنتدى الاقتصادي الإسلامي العالمي في سبيل تعزيز الشراكة التجارية والتعاون الاقتصادي بين أصحاب المشاريع والشركات داخل بلدان منظمة المؤتمر الإسلامي وخارجها وكذا من أجل تعزيز التفاهم والحوار بين المسلمين وغيرهم؛**

25. **يرحب مع التقدير استضافة دولة الكويت المنتدى الاقتصادي الإسلامي العالمي الرابع خلال الفترة من 29 أبريل إلى 1 مايو 2008م، بمشاركة نخبة من كبار الشخصيات على المستوى العالمي وبالأخص العالم الإسلامي،** كما يرحب **بإعلان دولة الكويت الذي صدر عن هذا المنتدى.** ~~**يشيد بحكومة دولة الكويت لاستضافتها المنتدى الاقتصادي الإسلامي العالمي الرابع في الفترة من 29 إبريل إلى 1 مايو 2008 ؛**~~

26. **يعرب عن تقديره لحكومة إندونيسيا على عرضها السخي بإستضافة المنتدى الاقتصادي الإسلامي العالمي الخامس ويدعو جميع الدول الأعضاء في المنظمة إلى المشاركة في أشغاله ؛**

27. **يعرب عن شكره لحكومة ماليزيا لما قدمته من مساهمات لإنشاء سكرتارية المنتدى ويرحب بتعيين تان سري أحمد فوزي عبد الرازق أول أمين عام للمنتدى؛**

28. **يطلب من الأمين العام متابعة تنفيذ هذا القرار ورفع تقرير بشأنه إلى الدورة السادسة والثلاثين لمجلس وزراء الخارجية.**

قرار رقم 35/5 - أق
بشأن
أنشطة مؤسسات منظمة المؤتمر الإسلامي

إن مجلس وزراء الخارجية المنعقد في دورته الخامسة والثلاثين (دورة الازدهار والتطور) في كمبالا – جمهورية أوغندا، خلال الفترة من 14 إلى 16 جمادى الثاني 1429هـ، الموافق 18 – 20 يونيو 2008م،

إذ يستذكر برنامج العمل العشري الذي اعتمدته القمة الإسلامية الاستثنائية الثالثة، التي عقدت في مكة المكرمة يومي 7 و8 ديسمبر 2005،

(أ) أنشطة الأجهزة المتفرعة عن منظمة المؤتمر الإسلامي العاملة في المجالات الاقتصادية والتجارية

إذ يذكر بالقرار رقم 11/4–أق(ق.إ) الصادر عن الدورة الحادية عشرة لمؤتمر القمة الإسلامي،

وإذ يذكر بالقرار رقم 34/5 – أق، الصادر عن الدورة الرابعة والثلاثين للمؤتمر الإسلامي لوزراء الخارجية بشأن نشاطات الأجهزة المتفرعة عن منظمة المؤتمر الإسلامي وبخاصة مركز البحوث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للبلدان الإسلامية (أنقرة) والمركز الإسلامي لتنمية التجارة (الدار البيضاء)،

وإذ يسجل بارتياح تزايد النشاطات المشتركة بين أجهزة المنظمة ووكالاتها،

وإذ يعرب عن تقديره للدور الذي تضطلع به الأجهزة الفرعية لتنفيذ خطة العمل الهادفة لتعزيز التعاون الاقتصادي والتجاري بين الدول الأعضاء وبرنامج العمل العشري للمنظمة،

وبعد الاطلاع على تقرير الأمين العام بهذا الشأن:

أولاً: نشاطات مركز البحوث الاحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للبلدان الإسلامية

وإذ يسجل بارتياح التقرير حول النشاطات المقدم من مركز البحوث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للبلدان الإسلامية (مركز أنقرة)، وتغيير الإسم المختصر للمركز باللغة الإنجليزية من (SESRTCIC) إلى (SESRIC)،

1. **يثني على الدور الذي يضطلع به المركز من خلال مساهماته الفعالة لتنفيذ خطة العمل الهادفة لتعزيز التعاون الاقتصادي والتجاري بين الدول الأعضاء وبرنامج العمل العشري لمنظمة المؤتمر الإسلامي، وكذلك العديد من قرارات اللجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي والتجاري (كومسيك) والمؤتمرات الوزارية.**

2. **يشيد بالمركز لما قدمه من تقارير فنية ودراسات قيمة للغاية حول البنود الاقتصادية البارزة بأجندة دورات الكومسيك السنوية واللجنة الإسلامية واجتماعات ومؤتمرات منظمة المؤتمر الإسلامي الوزارية الأخرى، ويدعو الدول الأعضاء إلى محاولة تنفيذ التوصيات ومقترحات المشاريع المتضمنة في هذه التقارير والدراسات.**

3. **يسجل بارتياح المساهمات الفعالة المنجزة حتى الآن من قبل المركز والمتصلة بتنفيذ برنامج العمل العشري لمنظمة المؤتمر الإسلامي، خاصة في مجال التخفيف من وطأة الفقر، ويحث الدول الأعضاء على المشاركة النشطة والفعالة في عمل المركز في هذا المجال من خلال المتابعة عن قرب للتوصيات ومقترحات المشاريع في وثائق المركز ودراساته في هذا المجال الحيوي، ويشجع المركز على تنفيذ مشاريع التخفيف من وطأة الفقر لفائدة الدول الأعضاء، متى أمكن ذلك.**

4. **يشيد بالمركز لما أعده من تقارير قيمة حول تخفيف الفقر والأمن الغذائي في الدول الإفريقية الأعضاء الواقعة جنوب الصحراء كمساهمة أولية في البرنامج الخاص لتنمية أفريقيا المتعهد به في برنامج العمل العشري، ويثني على نشاطات مركز أنقرة لتحسين الإنتاجية الزراعية في الدول الأعضاء، وخاصة مبادرة المركز لزيادة إنتاجية الكسافا وإمكانية معالجتها في بعض الدول الأعضاء في منطقة غرب إفريقيا وجنوب الصحراء والتي يمكن استخدامها كنموذج للتخفيف من وطأة الفقر وتوفير الأمن الغذائي في دول أخرى بالمنطقة.**

5. يثني على الجهود البناءة للغاية التي بذلها المركز، بصفته المؤسسة المنسقة لجلسات الكومسيك لتبادل وجهات النظر، لإعداد وتنفيذ جلسة تبادل وجهات النظر في دورة الكومسيك الثالثة والعشرين حول موضوع "تمويل القروض متناهية الصغر وتخفيف الفقر في الدول الأعضاء"، ويشيد بالمركز على التقرير المفصل الذي عرضه على الدورة سالفة الذكر حول نتائج الورشة التي نظمها حول الموضوع، والذي اعتمد مجموعة من التوصيات وجمع بين عدة مقترحات مشاريع تنفذ من قبل الدول الأعضاء، ويشجع المركز على مواصلة عمله في هذا المجال الحيوي خدمة لمصلحة الدول الأعضاء.

6. يثني على المركز لجودة وملائمة البرامج التدريبية والدورات والندوات التي ينظمها حول مختلف المواضيع التي تهم الدول الأعضاء، خاصة الدورات التدريبية المستمرة لبناء القدرة الإحصائية والتي ينظمها المركز لفائدة هيئات الإحصاء الوطنية بالدول الأعضاء ويحث الدول الأعضاء على المشاركة والاستفادة من هذه الدورات ونشاطات التعاون الفني الأخرى التي يقوم بها المركز.

7. يعرب عن تقديره لقواعد البيانات الإحصائية ذات الفائدة الجمة التي كونها المركز والمطبوعات التي أنتجها ويدعو كل الدول الأعضاء لتقديم بياناتها الإحصائية ومعلوماتها إلكترونيا وبشكل منتظم للمركز مستخدمة إمكانيات موقع المركز على الشبكة الدولية للمعلومات (الإنترنت) وذلك لتحسين آلية جمع البيانات الإحصائية الرسمية والمواكبة والمعلومات من قبل المركز.

8. يشجع المركز على تكثيف اتصالاته وتعاونه مع المؤسسات الإقليمية والدولية، خاصة تلك العاملة في إطار الأمم المتحدة، وغيرها من الهيئات الأخرى، مثل مؤسسات بريتون وودز BRETTON WOODS.

9. يحث الدول الأعضاء، التي لم تسدد مساهماتها الإلزامية في ميزانية المركز على أن تبادر إلى ذلك، وأن تقوم بتسديد متأخرات هذه المساهمات، إن وجدت، في أقرب فرصة ممكنة.

10. يعرب عن شكره وتقديره لحكومة الجمهورية التركية، البلد المضيف للمركز، على منحها قطعة أرض قيمة للمركز في المدينة الدبلوماسية في العاصمة أنقرة لإنشاء مقر

جديد للمركز عليها، ووعدها بتقديم مساهمة مالية للمبنى، ويدعو الدول الأعضاء للمشاركة والمساهمة لتتسنى عملية إكمال الإنشاء في تاريخ مبكر.

ثانياً: نشاطات المركز الإسلامي لتنمية التجارة

إذ يسجل بارتياح تقرير النشاط المقدم من المركز الإسلامي لتنمية التجارة.

11. يثني بالدور الذي يضطلع به المركز الإسلامي لتنمية التجارة في مجالاته.

12. يشيد بالمركز لما قدمه من تقارير ودراسات مفيدة جداً بشأن أبرز البنود الاقتصادية على جدول أعمال اللجنة ويشجعه على مواصلة أداءه الممتاز في هذا المضمار.

13. يثني على المركز لما ينظمه من ندوات دراسية وورش عمل تدريبية ، تتميز بالجودة والأهمية، حول مختلف المواضيع التي تهم البلدان الأعضاء.

14. يعرب عن تقديره للمركز لما يصدره من منشورات إحصائية مفيدة جداً ويدعو جميع البلدان الأعضاء للاستجابة لاستبياناته الإحصائية التي يوزعها عليها لجمع المعلومات والبيانات الرسمية والمحدثة.

15. يعرب عن تقديره للمركز لما قام به من عمل قيم في مجالات تخصصه لتنفيذ "برنامج العمل العشري لمواجهة التحديات التي تجابه الأمة الإسلامية في القرن الحادي والعشرين" الذي اعتمدته مؤتمر القمة الإسلامي الاستثنائي الثالث/خاصة الهدف المنشود لتعزيز نسبة التجارة البينية في إطار منظمة المؤتمر الإسلامي من التجارة العالمية للدول الأعضاء لتبلغ نسبة 20% سنة 2015؛

16. يشيد بالدور الذي يقوم به مكتب تنسيق الكومسيك والمركز الإسلامي لتنمية التجارة في إدارة أمانة لجنة المفاوضات التجارية في إطار الاتفاقية الإطارية لنظام الأفضلية التجارية بين الدول الأعضاء في المنظمة.

17. يشيد بالمركز لتنظيم المعرض التجاري الحادي عشر للبلدان الإسلامية في دكار بالسنغال في الفترة من 21 إلى 25 نوفمبر 2007 والمعارض المتخصصة ومنتديات الأعمال الأخرى في مختلف القطاعات التي تمتلك قدرات تجارية كامنة عالية بين الدول الأعضاء في المنظمة.

18. يلاحظ بارتياح المساهمات النشطة التي يقدمها المركز لتنفيذ خطة عمل المنظمة ومختلف القرارات التي تقدم من الكومسيك والمؤتمرات الوزارية.

19. يحث الدول الأعضاء على المشاركة النشطة والفعالة في عمل هذه الأجهزة والاستجابة السريعة لما توزعه هذه الأجهزة من استبيانات، والمتابعة الدقيقة لما تصدره من وثائق ودراسات، وذلك بغية تحقيق أقصى فائدة من هذه الأجهزة في مجال التعاون الاقتصادي بين الدول الأعضاء.

20. يشجع هذه الأجهزة على تكثيف الاتصالات مع المؤسسات الدولية والإقليمية وخاصة العاملة منها في إطار منظمة الأمم المتحدة وغيرها مثل مؤسسات (بريتون وودز) والاستفادة مما تنشره هذه المؤسسات من دراسات وتقارير.

21. يحث الدول الأعضاء التي لم تسدد مساهماتها الدورية الإلزامية في ميزانيات هذه المؤسسات على أن تبادر إلى ذلك بانتظام وتسوية ما قد يستحق عليها من متأخرات في أقرب وقت ممكن وذلك للتغلب على ما تواجهه هذه الأجهزة حالياً من مصاعب مالية.

22. يلاحظ أن على الدول الأعضاء أن تستفيد من الخدمات الخاصة التي تقدمها الأجهزة المتفرعة، علاوة على المهام التي أنيطت بها في برامج عملها وذلك على أساس تعاقدي.

23. يدعو مؤسسات المنظمة إلى المشاركة دوريا بفاعلية في الاجتماعات التشاورية للجنة خلال الفترات الفاصلة بين الدورات بالتزامن مع الدورات السنوية العادية للجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي والتجاري (كومسيك) واللجنة الإسلامية للشئون الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وذلك تعزيزا للتعاون القائم بين مؤسسات منظمة المؤتمر الإسلامي ولتفادي الازدواجية ورصد التقدم الذي يتم إحرازه في إطار البرامج الموكلة لكل مؤسسة والاستفادة من خبراتها المختلفة.

24. يحث الدول الأعضاء عند ترشيح من يمثلها في مجالس إدارة تلك الأجهزة على أن تختار ممن لهم خبرة في مجال أنشطة تلك الأجهزة، ويعرب عن رغبة قوية في وضع شروط لاختيار الدول لمن يمثلها في تلك الاجتماعات.

ب- أنشطة المؤسسات والأجهزة المتخصصة لمنظمة المؤتمر الإسلامي:

البنك الإسلامي للتنمية

إذ يستذكر القرار رقم 11/4– أق(ق.إ) الصادر عن الدورة الحادية عشرة لمؤتمر القمة الإسلامي، وكذا القرار رقم 34/5 – أق الصادر عن الدورة الرابعة والثلاثين للمؤتمر لإسلامي لوزراء الخارجية؛

وبعد الإطلاع مع التقدير على التقرير الخاص بأنشطة وعمليات مجموعة البنك الإسلامي للتنمية؛

وبعد الإطلاع على تقرير الأمين العام بهذا الشأن:

25. **يعرب عن ارتياحه التام لما يتميز به رئيس البنك وموظفوه من تفان وكفاءة في تسيير هذه المؤسسة لتأمين حسن سير أدائها، ولمواصلتها تقديم مساهمة قيمة لدعم التقدم الاجتماعي والتنمية الاقتصادية في الدول الأعضاء والمجتمعات.**

26. **يشيد بالبنك لما يتخذه من خطوات لتنفيذ البرنامج العشري الذي اعتمدته الدورة الاستثنائية الثالثة لمؤتمر القمة الإسلامي التي انعقدت في مكة المكرمة يومي 7 و8 ديسمبر 2005 وإنشاء صندوق تخفيف حدة الفقر، وزيادة رأسمال البنك، وإنشاء المؤسسة الإسلامية لتمويل التجارة.**

27. **يعرب عن شكره للدول الأعضاء التي أعلنت عن تخصيص مساهمات في موارد صندوق التخفيف من وطأة الفقر، مع الإشادة بصفة خاصة بخادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز آل سعود عاهل المملكة العربية السعودية لمساهمته السخية بمبلغ قدره مليار دولار أمريكي للصندوق، ولدولة الكويت وللجمهورية الإسلامية الإيرانية وللجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ولدولة قطر التي تبرعت على التوالي بمبالغ قدرها 300 مليون دولار أمريكي و100 مليون دولار أمريكي و50 مليون دولار أمريكي و50 مليون دولار أمريكي لفائدة الصندوق، ويحث جميع الدول الأعضاء التي لم تساهم بعد أن تبادر إلى الإعلان عن مساهمتها المالية السخية لهذا الصندوق.**

28. **يلاحظ قرار مجلس محافظي البنك الإسلامي للتنمية بتغيير اسم صندوق تخفيف حدة الفقر إلى صندوق التضامن الإسلامي للتنمية، خلال الاجتماع الثاني والثلاثين لمجلس المحافظين في دكار، السنغال 29–30 مايو 2007م.**

29. يرحب بتدشين صندوق التضامن الإسلامي للتنمية في دكار بالسنغال في 30 مايو 2007 على يد الرئيس عبد الله واد، رئيس جمهورية السنغال خلال جلسة خاصة عقدت على هامش الاجتماع الثاني والثلاثين لمجلس محافظي البنك.

30. يعرب عن قلقه إزاء الفجوة الواسعة بين رأس المال الأولي المستهدف لفائدة صندوق التضامن الإسلامي للتنمية ومقداره (10) بليون دولار أمريكي وبين المساهمات البالغة (6ر1) بليون دولار أمريكي والتي أعلنتها 31 دولة عضو من بين 57 دولة عضو في منظمة المؤتمر الإسلامي. ويناشد المؤتمر الدول الأعضاء تقديم مساهمات سخية تتناسب مع قدراتها المالية والاقتصادية لبلوغ رأس المال الكامل للصندوق ومقداره (10) بليون دولار أمريكي بحلول نهاية 2009، ومبلغ (6) بليون دولار أمريكي على أقل تقدير بحلول نهاية 2008 بغية تمكين الصندوق من تنفيذ برنامجه.

31. يشكر كلاً من الأمين العام للمنظمة ورئيس البنك الإسلامي للتنمية ورئيس جمهورية السنغال لإيفاد بعثات رفيعة المستوى إلى الدول الأعضاء في المنظمة لحشد الموارد للصندوق.

32. يلاحظ مع التقدير أن المؤسسة الإسلامية لتمويل التجارة بدأت عملياتها أعمالها في غرة محرم 1429هـ، (10 يناير 2008). برأسمال معلن قدره 3 مليار دولار أمريكي، وبرأسمال مكتتب قدره 750 مليون دولار أمريكي، ويدعو مجتمع الأعمال للاستفادة من برامج التمويل الخاصة بالمؤسسة وخدماتها.

33. يعرب عن تقديره لتوقيع اتفاقية بشأن إنشاء المؤسسة الإسلامية الدولية لتمويل التجارة بمشاركة 47 دولة عضو و8 مؤسسات مالية، ويناشد الدول الموقعة والمؤسسات المالية التعجيل بتصديق الاتفاقية.

34. يشيد بالبنك الإسلامي للتنمية لاتخاذ التدابير اللازمة لتحقيق زيادة جوهرية في رأس المال المصرح به والمكتتب فيه للبنك لتمكينه من تعزيز دوره في تقديم الدعم المالي والمساعدات الفنية للبلدان الأعضاء في المنظمة وفقاً للقرار الذي صدر عن مجلس محافظي البنك في اجتماعه الحادي والثلاثين بالكويت 30 و 31 مايو 2006 بتحقيق الزيادة المذكورة وفقاً للقرار الذي صدر عن الدورة الاستثنائية الثالثة لمؤتمر القمة الإسلامي (7و8 ديسمبر 2005 في مكة المكرمة).

35. يدعو الدول الأعضاء التي لم تكتتب بعد في الزيادة العامة الثانية إلى المبادرة إلى ذلك.

36. يرحب مع التقدير بمبادرة البنك الإسلامي للقدرات الإحصائية التي أطلقها البنك مؤخراً وجاءت في وقتها والتي تنشد في المقام الأول مساعدة البلدان الأعضاء على بناء قدراتها الإحصائية وتعزيزها وتقديم مساعدات فنية لتنمية الموارد البشرية والإطار المؤسسي في مجال الإحصاءات وتمويل البنية المادية والإحصائية والعمليات الإحصائية الدورية.

37. يشيد بالبنك للخطوات التي اتخذها لتنفيذ قرارات القمة الإسلامية العاشرة بشأن إعداد الأمة للقرن الحادي والعشرين ويعرب عن تقديره للجهود التي بذلها البنك في فرق العمل ذات الصلة المعنية بالتجارة البينية في إطار المنظمة والتدريب والصحة والقضاء على الأُمية ويحث الدول الأعضاء وأجهزة المنظمة المعنية على ضم جهودها إلى جهود فرق العمل المعنية.

38. يرحب بالقرار الذي صدر عن مجلس محافظي البنك في اجتماعه السابع والعشرين (أكتوبر 2002، واجادوجو) بإصدار إعلان بشأن تعاون مجموعة البنك مع إفريقيا، ويسجل أن الإعلان جدد تأكيد التزام البنك للبلدان الأعضاء الإفريقية الأقل نموا، في إطار الشراكة الجديدة من أجل التنمية في إفريقيا (نيباد).

39. ويسجل كذلك أن البنك تعهد – بموجب هذا الإعلان – بتمويل مساعدات التنمية للبلدان الأعضاء من إفريقيا جنوب الصحراء بمبلغ وقدره بليوني دولار أمريكي على مدى خمس سنوات اعتبارا من 1424هـ، (2004/2003) في مجالات مثل القطاع الاجتماعي والنقل والتجارة والتمويل متناهي الصغر وتدابير بناء القدرات ذات الصلة، وأن اجمالي المبلغ المستخدم بلغ 2.40 بليون دولار (19% من المبلغ المرصود) في نهاية 1428هـ، (السنة الخامسة من الإعلان).

40. يرحب مع التقدير الجهود التي يبذلها البنك الإسلامي لوضع برنامج عمل خماسي خاص لتنمية أفريقيا في إطار صندوق التضامن الإسلامي للتنمية لدعم التنمية والقضاء على الفقر في إفريقيا.

41. يلاحظ كذلك بارتياح أن التقرير الخاص بالبرنامج المذكور قدم بعد إدراج الآراء والملاحظات التي أبداها وزراء الاقتصاد والتخطيط في الدول الأفريقية الأعضاء في

منظمة المؤتمر الإسلامي خلال الاجتماع الوزاري الذي عقد في دكار في جمهورية السنغال يومي 22 و23 يناير 2008.

42. يرحب المؤتمر مع التقدير بتوجهات البرنامج الخاص لتنمية أفريقيا والتي وضعت من ضمن أولوياتها محاربة الفقر على أساس منهج ثنائي يهدف من ناحية إلى تلبية معظم الحاجات الأساسية للسكان من خلال برامج موجهة إلى تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية عن طريق التمويل غير الربوي الذي يقدمه صندوق التضامن الإسلامي للتنمية، ومن ناحية أخرى الإسراع بالتنمية من خلال دعم البنيات الاقتصادية المدرة للدخل وبرامج التنمية عن طريق التمويل التقليدي.

43. يلاحظ مع التقدير الجهود التي يبذلها البنك من أجل تعزيز التجارة البينية في إطار المنظمة، بما فيها توقيع مذكرة تفاهم مع حكومة ماليزيا (بصفتها رئيس الدورة العاشرة للقمة الإسلامية) وتركيا (في إطار إستراتيجية الحكومة التركية للتنمية في إفريقيا التي أطلقت في 2003).

44. يشكر البنك الإسلامي للتنمية على مساهمته في تمويل الجولة الأولى والثانية من المفاوضات التجارية في إطار اتفاقية نظام الأفضلية التجارية بين البلدان الإسلامية.

45. يعرب عن تقديره لبرامج المساعدة الفنية التي ينفذها البنك لمساعدة الدول الأعضاء التي انضمت لعضوية منظمة التجارة العالمية أو في سبيلها إلى ذلك، ولدور البنك في تنظيم اجتماعات تشاورية، ويشيد بجهود البنك في تقديم مساعدات فنية لتعزيز بناء قدرات الدول الأعضاء في المنظمة في تنمية الموارد البشرية والمؤسسية مثل تنظيم دورات في سياسات التجارة وندوات وحلقات دراسية وورش عمل حول المواضيع الرئيسة وتقديم مساعدة فنية محددة مباشرة للدول الأعضاء في المنظمة.

46. يعرب عن الارتياح أن البنك ظل منذ 1996 ينفذ بنجاح تكليف الكومسيك له بتنظيم اجتماعات تشاورية للدول الأعضاء لتمكينها من تبادل الآراء وتنسيق مواقفها بشأن المواضيع ذات الاهتمام المشترك استعدادا للاجتماعات الوزارية لمنظمة التجارة العالمية وتنسيق مواقفها تجاه المواضيع التي تثار في بنود جدول الأعمال.

47. يعرب عن تقديره لجهود البنك الإسلامي للترتيب لاجتماعات إعدادية تسبق الاجتماعات الوزارية لمنظمة التجارة العالمية، للتشاور وتبادل الآراء بين الدول الأعضاء، وتشيد

بدعم البنك للدول الأعضاء في جهودها للمشاركة بفاعلية في المفاوضات التجارية متعددة الأطراف ولمواصلته تقديم مساعدات فنية ومالية للدول الأعضاء في المواضيع ذات الصلة بمنظمة التجارة العالمية.

48. يشكر البنك على تنظيم اجتماعات تشاورية بين البعثات الدائمة لمنظمة المؤتمر الإسلامي المعتمدة لدى منظمة التجارة العالمية (في جنيف في فبراير وديسمبر 2007 وفبراير 2008م) لتبادل الآراء بشأن جولة الدوحة حول المفاوضات التجارية ومناقشة الطرق الممكنة للتقدم.

49. يشكر البنك الإسلامي للتنمية لمبادرته إلى التخفيف من ديون الدول الأعضاء في إطار مبادرة دولية للتخفيف من عبء الدين الذي تتحمله البلدان الفقيرة المثقلة بالديون.

50. يعرب عن تقديره للجهود التي يبذلها البنك لمواصلة تخصيص مبلغ بليون دولار أمريكي من موارد رأسماله العادي للمؤسسة الإسلامية لتمويل التجارة، ويحث الدول الأعضاء والمصارف والمؤسسات المالية في البلدان الأعضاء على دعم جهود هذه المؤسسة لتأمين المبالغ الإضافية اللازمة لنشاطاتها في تمويل التجارة.

51. يلاحظ بارتياح جهود المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات في تشجيع تدفق الاستثمار الخارجي للبلدان الأعضاء في المنظمة وتعزيز صادراتها للعالم كله، ويحث الدول الأعضاء في المنظمة، التي لم تنضم لهذه المؤسسة أو لم تستوف شروط الانضمام أن تبادر إلى ذلك حتى تستفيد من خدماتها.

52. يعرب عن تقديره لجهود البنك الإسلامي لمنح معاملة تفضيلية للشركات والمتعاقدين من الدول الأعضاء في تنفيذ المشاريع التي يمولها البنك وتدعو البنك إلى تكثيف جهوده في هذا المجال.

53. يؤكد أهمية الدور الذي يقوم به البنك في تسهيل تنفيذ برنامج القدرات لتخفيف الفقر في الدول الأعضاء بعد تحديد أربعة مشاريع ريادية ضمن المرحلة الأولى من البرنامج (بناء القدرات لتنمية القطاع صيد الأسماك في بنغلاديش، وبناء القدرات في التخطيط والتفاوض والإدارة لاستغلال النفط والموارد المعدنية في موريتانيا، وبناء القدرات في صناعة زيت النخيل وتنمية المواشي وتكنولوجيا تسمين الماشية في سيراليون وبناء

القدرات في تنمية المشاريع الصغيرة والتمويل متناهي الصغر للناجين من تسونامي في ناناغوري اتشيه دار السلام في إندونيسيا) بتكلفة إجمالية قدرها 31 مليون دولار.

54. يعرب عن تقديره لجهود البنك الإسلامي في إنشاء المؤسسة العالمية للوقف، ويحث الدول الأعضاء على التعاون معه في النهوض بالأوقاف من أجل تعزيز دورها الاجتماعي والاقتصادي.

55. يسجل مع التقدير جهود البنك في تقديم دعم للدول الأعضاء التي تواجه كوارث طبيعية وجفاف وتصحر خاصة في مجالات الزراعة والغذاء وإعادة التأهيل والبنيات الأساسية الاقتصادية والاجتماعية والخدمات العامة والمرافق.

56. يشكر البنك الإسلامي على إطلاق برنامج لتنمية القطن وصناعات النسيج في بلدانه الأعضاء، وتمويل نشاطات بناء قدرات المنظمة في مجال القطن (زيارة خبراء من بعض الدول الأعضاء لإعداد دراسات متخصصة بشأن الاجتماعين الأول والثاني لفريق الخبراء حول تعزيز الكفاءة الإنتاجية والقدرة التنافسية الدولية للدول الأعضاء المنتجة للقطن، ومنتدى تنشيط التجارة والاستثمار في قطاع القطن، ومنتدى تعزيز التجارة والاستثمار في قطاع القطن بين بلدان الأعضاء في المنظمة)، وإدراج موضوع القطن في إطار برامجه للمساعدات الفنية، المتصلة بمواضيع منظمة التجارة العالمية.

57. يشيد بعمل فريق العمل الفني التنظيمي المشترك الذي أنشأته الأمانة العامة لمنظمة المؤتمر الإسلامي والبنك الإسلامي للتنمية لمتابعة تنفيذ برنامج العمل العشري الذي صدر عن الدورة الاستثنائية الثالثة لمؤتمر القمة الإسلامي (7 و8 ديسمبر 2005).

(ج) نشاطات المؤسسات المنتمية لمنظمة المؤتمر الإسلامي العاملة في المجالات الاقتصادية والتجارية:

إذ يستذكر القرار رقم 11/4– أق(ق.إ) الصادر عن الدورة الحادية عشرة لمؤتمر القمة الإسلامي والقرار رقم 34/5 – أق الصادر عن الدورة الرابعة والثلاثين للمؤتمر الإسلامي لوزراء الخارجية.

وإذ يأخذ علما بأنشطة كل من الغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة ومنظمة الاتحاد الإسلامي لمالكي البواخر.

وإذ يعرب عن تقديره للدور الذي تضطلع به المؤسسات المنتمية في صياغة وتنفيذ خطة العمل الرامية إلى تعزيز التعاون الاقتصادي والتجاري بين الدول الأعضاء.

وإذ يعرب عن تقديره للدور الذي تقوم به المؤسستان في مجال نشاطهما؛

1 – أنشطة الغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة

بعد الاطلاع على التقرير المتعلق بأنشطة الغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة؛

وإذ يقدر الدور الرئيسي الذي تنهض به الغرفة الإسلامية للصناعة للتجارة في تعزيز التعاون الاقتصادي والتجاري بين القطاعات الخاصة،

وإذ يرحب ببرنامج العمل العشري للغرفة الإسلامية للصناعة والتجارة واقتراح إعداد دراسات جدوى حول المشاريع الواردة في مجالات النقل والأمن الغذائي والبنيات الأساسية والغاز والطاقة بالتعاون مع مكتب تنسيق الكومسيك ومؤسسات المنظمة المعنية وتعميمها على الدول الأعضاء قبل اجتماعات كومسيك.

58. يناشد الدول الأعضاء تقديم دعمها ويحث غرف التجارة والصناعة في الدول الأعضاء على المشاركة بفعالية في مشاريع الغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة الرامية إلى تعزيز التعاون الاقتصادي.

59. يرحب بمشاريع الغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة ويدعمها بصفتها الممثل الرئيسي للقطاع الخاص في الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي.

60. يأخذ علما بالعمل الذي تقوم به هيئة الزكاة العالمية والمؤسسة العامة الدولية للأوقاف.

61. يعرب عن تقديره لقرار الاجتماع التاسع لفريق خبراء منظمة المؤتمر الإسلامي المعني بتوحيد المقاييس والمعايير لتعاونه مع الغرفة الإسلامية للصناعة والتجارة بشأن موضوع الأغذية الحلال (منظمة المؤتمر الإسلامي) باعتبارها الممثل الرئيسي للقطاع الخاص في الدول الأعضاء.

62. يرحب بالخطوات التي اتخذتها الغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة من أجل التأشيرة المفتوحة لأعضاء اتحاد أرباب الأعمال والتجارة في بلدان منظمة المؤتمر الإسلامي ويحث الدول الأعضاء على توقيع الاتفاقية ذات الصلة.

63. **يحث الكيانات الاقتصادية في جميع الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي على المشاركة في الشركات المقترحة مثل: الشركة الإسلامية الدولية للبحث عن فرص الاستثمار وترويج التجارة البينية (فرص)، واتحاد الأعمال، وبنك الإعمار، وشركة تطوير البنية التحتية، وشركة استخدام وتوظيف العمالة، وشركة تطوير السياحة بين البلدان الإسلامية وغيرها من الشركات العاملة في مجال توسيع التجارة والتبادل فيما بين الدول الإسلامية. ويدعو حكومات منظمة المؤتمر الإسلامي للترحيب بإنشاء مثل هذه الشركات وفروعها وتسهيل الإجراءات الضرورية لها.**

64. **يشكر دولة قطر على استضافة المنتدى الثالث لسيدات الأعمال في الدول الإسلامية بالتعاون مع الغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة تحت الرعاية الكريمة لسمو الشيخة موزة بنت ناصر المسند، حرم صاحب السمو أمير دولة قطر، تحت شعار** "التمويل الدقيق: الطريق نحو الازدهار الاقتصادي" **وذلك خلال الفترة من 13 – 15 يناير 2008م، وقد شارك في هذا المنتدى أكثر من 300 شخص من أكثر من 45 من الدول الأعضاء وممثلي المنظمات الدولية. وأخذ المجلس علماً باستضافة الجمهورية العربية السورية للمنتدى الرابع.**

65. **يشكر حكومة أوغندا على استضافة الاجتماع الثاني عشر للقطاع الخاص في إطار منتدى منظمة المؤتمر الإسلامي للأعمال والتجارة في كمبالا خلال الفترة من 16 إلى 18 يونيو 2008م، بالتعاون مع الغرفة الإسلامية للتجارة الصناعة والغرفة الأوغندية الوطنية للتجارة والصناعة، ويدعو الدول الأعضاء إلى تشجيع قطاعها الخاص على المشاركة النشطة في أعماله.**

2 – أنشطة منظمة الاتحاد الإسلامي لمالكي البواخر

66. **يعرب عن شكره لخادم الحرمين الشريفين ولحكومة المملكة العربية السعودية على الدعم الدءوب الذي تخص به منظمة الاتحاد الإسلامي لمالكي البواخر وعلى ما تقدمه من تبرعات واستضافتها لمقرها.**

67. **يعرب عن شكره كذلك لحكومة المملكة العربية السعودية على ترخيصها بإنشاء مقر شركة بكة للملاحة بجدة (باسكو).**

68. يعرب عن شكره لحكومة دبي (دولة الإمارات العربية المتحدة) على استضافة الاجتماع المشترك التاسع والعشرين للجنة التنفيذية والاجتماع الحادي والعشرين للجمعية العمومية في دبي، وأيضا لتسجيلها شركة بكة للملاحة دون وسيط أو كفيل محلي وإعطاءها ملكية 100% ومنحها قطعة أرض في مكان مناسب بدون مقابل، وكذلك لتسجيلها فرع النادي الإسلامي للحماية والتعويض (وهو شركة تأمين لا تهدف للربح) في دبي.

69. يرحب بإنشاء شركة بكة للملاحة، ويدعو شركات الملاحة والقطاع الخاص والأفراد في الدول الأعضاء لدعم ومساندة الشركة في جهودها الهادفة لخدمة الأمة الإسلامية.

70. يعرب عن تقديره لحكومة الجمهورية الإسلامية الإيرانية لما تقدمه من دعم للنادي الإسلامي للحماية والتعويض ولتمكينه من مزاولة نشاطه وتوفير التغطية المناسبة في إطار القانون الإيراني وبالحد الأدنى من القيود القانونية.

71. يشيد بمبادرة الجنة التنفيذية لمنظمة الاتحاد الإسلامي لمالكي البواخر ومجلس أمناء النادي الإسلامي للحماية والتعويض وشركات الملاحة الإيرانية، ولاسيما شركة ناقلات النفط الوطنية الإيرانية ومساهماتها في دخول النادي الإسلامي للحماية والتعويض تحت مظلة منظمة الاتحاد الإسلامي لمالكي البواخر.

72. يدعو الدول الأعضاء وشركاتها الملاحية إلى تسجيل سفنها لدى النادي الإسلامي للحماية والتعويض في جزيرة قشم بالجمهورية الإسلامية الإيرانية، وذلك حتى يتمكن النادي من الارتقاء إلى مستوى النوادي الدولية للحماية والتعويض وللتشجيع على معاملة السفن التي تعمل تحت غطاء النادي معاملة السفن الوطنية في موانئ الدول الأعضاء؛ ويحث سلطات الموانئ في الدول الأعضاء كافة على التعاون وتقديم جميع أشكال الدعم والتسهيلات لقبول غطاء النادي الإسلامي للحماية والتعويض وشهادات الدخول التي يصدرها النادي. كما يحث شركات التأمين في الدول الأعضاء على تسهيل جميع الخدمات للنادي الإسلامي للحماية والتعويض وفقا لدعم غطاء النادي.

73. يرحب بإنشاء نظام المعلومات التعاوني بمقر الأمانة العامة لمنظمة الاتحاد الإسلامي لمالكي البواخر في جدة لخدمة شركات الملاحة في دول منظمة المؤتمر الإسلامي.

74. يحث الدول الأعضاء التي لم توقع بعد على النظام الأساسي لمنظمة الاتحاد الإسلامي لمالكي البواخر على أن تبادر إلى ذلك.

75. يناشد الدول الأعضاء مواصلة تقديم دعمها ومساعدتها لمنظمة الاتحاد الإسلامي لمالكي البواخر.

76. يطلب من الأمين العام متابعة تنفيذ هذا القرار ورفع تقرير بشأنه إلى الدورة السادسة والثلاثين لمجلس وزراء الخارجية.

قرار رقم 35/6 - أق
بشأن
التنمية السياحية المستدامة في شبكة الحدائق
والمحميات الطبيعية عبر الحدود في غرب إفريقيا

إن مجلس وزراء الخارجيـــة المنعقـــد فـــي دورته الخامسة والثلاثين (دورة الازدهار والتطور) فـــي كمبالا – جمهورية أوغندا، خلال الفترة من 14 إلى 16 جمادى الثاني 1429هـــ، الموافق 18 – 20 يونيو 2008م،

إذ يستذكر القرار المتعلق بتنمية السياحة الصادر عن الدورة الخامسة للمؤتمر الإسلامي لوزراء السياحة التي عقدت في باكو بجمهورية أذربيجان في سبتمبر 2006،

وإذ يستذكر أيضاً الأحكام ذات الصلة الواردة في خطة عمل منظمة المؤتمر الإسلامي لتعزيز التعاون الاقتصادي والتجاري وقرارات الكومسيك المتعلقة بمشروع " التنمية السياحية المستدامة في شبكة الحدائق والمحميات الطبيعية عبر الحدود في إفريقيا الغربية ". والتي تضم تسع دول أعضاء في المنظمة وهي: بنين وغامبيا وغينيا بيساو ومالي وموريتانيا والنيجر والسنغال وسيراليون،

وإذ يأخذ في الحسبان الاهتمام الذي يوليه معالي البروفيسور أكمل الدين إحسان أوغلى، الأمين العام لمنظمة المؤتمر الإسلامي، لتنفيذ هذا المشروع والذي عين المركز الإسلامي لتنمية التجارة لتأمين عملية تنسيق هذا المشروع بالنيابة عن منظمة المؤتمر الإسلامي،

واعتباراً كذلك للأهمية التي يكتسيها هذا المشروع بالنسبة للتنمية السياحية المستدامة ومكافحة الفقر وحماية البيئية الطبيعية في غرب إفريقيا،

1. **يؤكد مجددا دعمه للمشروع الإقليمي المتعلق بإنشاء شبكة الحدائق والمحميات الطبيعية عبر الحدود في غرب إفريقيا الغربية، والمقدم من الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي.**
2. **يعرب عن شكره لجمهورية غينيا لما تبذله من جهود لتنسيق ومتابعة هذا المشروع.**

3. يعرب عن شكره لجمهورية كوريا والمنظمة العالمية للسياحة ولمؤسسة ST-EP على المساهمة المالية السخية لإجراء دراسة الجدوى الخاص بالمشروع.

4. يسجل بارتياح قيام المركز الإسلامي لتنمية التجارة على نحو فعال بتنسيق عمل لجنة المشروع على مستوى منظمة المؤتمر الإسلامي وبالتعاون مع مركز البحوث الاحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للبلدان الإسلامية.

5. يدعو مجموعة البنك الإسلامي للتنمية إلى تقديم المساعدة المالية لتنفيذ هذا المشروع.

6. يعرب عن ارتياحه لما تم إحرازه من تقدم في تنفيذ هذا المشروع، ولا سيما فيما يتعلق باطلاق عملية إعداد دراسة الجدوى الخاصة به.

7. يطلب من الأمين العام متابعة تنفيذ هذا القرار ورفع تقرير بشأنه إلى الدورة السادسة والثلاثين لمجلس وزراء الخارجية.

قرار رقم 35/7 - أق
بشأن
وضع معايير عالمية للأطعمة الحلال

إن مجلس وزراء الخارجيـــة المنعقـــد فـــي دورته الخامسة والثلاثين (دورة الازدهار والتطور) فـــي كمبالا – جمهورية أوغندا، خلال الفترة من 14 إلى 16 جمادى الثاني 1429هـــ، الموافق 18 – 20 يونيو 2008م،

إذ يستذكر برنامج العمل العشري لمنظمة المؤتمر الإسلامي الذي يدعو إلى تعزيز المساعي الرامية إلى مأسسة وتعزيز التعاون بين منظمة المؤتمر الإسلامي وبين المؤسسات الإقليمية والدولية العاملة في المجالين الاقتصادي والتجاري ؛

وإذ يدرك أن الصناعة العالمية للأطعمة الحلال تشكل حافزاً لتعزيز التجارة الإسلامية البينية، طبقاً للهدف المتمثل في تعزيز العلاقات التجارية بين بلدان منظمة المؤتمر الإسلامي ؛

وإذ يدرك أيضاً مدى الوعي المتنامي والطلب المتزايد على المنتوجات الحلال من المجتمعات الإسلامية في العالم :

1. **يرحب بانعقاد المنتدى السنوي العالمي الثالث للأطعمة الحلال في كوالالمبور بماليزيا يومي 12 و 13 مايو 2008م.**
2. **يشيد بانعقاد الاجتماع التاسع لفريق الخبراء المعني بوضع المعايير في الفترة من 16 إلى 18 أبريل 2008 في أنقرة بتركيا ويوافق على العرض الذي تقدمت به الغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة لاستضافة الاجتماع العاشر في جدة عام 2009م**
3. **يشيد بالجهود التي تبذل حالياً لدراسة وتطوير المعايير الخاصة بالأطعمة الحلال في بلدان منظمة المؤتمر الإسلامي، ولا سيما فيما يتعلق بإصدار الشهادات والاعتماد بين الدول الأعضاء؛**
4. **يشيد بمساهمة حكومة ماليزيا بمبلغ 15 مليون رينجت على مدى السنوات الثلاث المقبلة لدعم تمويل التكلفة التشغيلية للتحالف العالمي للأطعمة الحلال، وهو منظمة غير ربحية تتوخى تعزيز وترسيخ التعاون الدولي بين الهيئات الوطنية للأطعمة الحلال.**

5. ترحب بالعرض الذي تقدمت به الحكومة الماليزية لتقديم المساعدة الفنية للدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي وللجماعات والمجتمعات المسلمة في الدول غير الأعضاء في المنظمة في مجالات استصدار شهادات الأطعمة الحلال والمعرفة الفنية ووضع المعايير. وتعرب عن تقديرها لخطط الغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة باعتبارها الممثل الرئيسي للقطاع الخاص في دول أعضاء منظمة المؤتمر الإسلامي فيما يتعلق بالقيم والحلال والجودة.

6. يدعو الدول الأعضاء للاستفادة من العرض السخي الذي تقدمت به الحكومة الماليزية ودعم جهود الغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة.

7. يطلب من الأمين العام متابعة تنفيذ هذا القرار ورفع تقرير بشأنه إلى الدورة السادسة والثلاثين لمجلس وزراء الخارجية.

قرار رقم 35/8 - أق
بشأن
الأمن الغذائي للدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي

إن مجلس وزراء الخارجيـــة المنعقـــد فـــي دورته الخامسة والثلاثين (دورة الازدهار والتطور) فـــي كمبالا – جمهورية أوغندا، خلال الفترة من 14 إلى 16 جمادى الثاني 1429هـــ، الموافق 18 – 20 يونيو 2008م،

إذ يشير إلى أزمة الغذاء الدولية الراهنة الناتجة عن ارتفاع أسعار السلع الغذائية،

وإذ يعرب عن قلقه من تداعيات هذه الأزمة على الدول النامية والدول الأقل نموا وقدرتها على تأمين الاحتياجات الأساسية من الغذاء لمواطنيها، وما قد تؤدي إليه هذه الأزمة من حدوث مجاعات مستقبلية في مناطق مختلفة في العالم،

وإذ يذكر بحق الإنسان في الحصول على الغذاء والتحرر من الجوع، وهو ما تضمنته مواثيق حقوق الإنسان المختلفة وخاصة الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وإعلان روما حول المن الغذائي العالمي،

وإذ يؤكد على أن استمرار ارتفاع أسعار السلع الغذائية الرئيسية يؤثر سلبا على تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، ويسهم في رفع نسبة الفقر وإعاقة الخطط التنموية خاصة في الدول النامية الأقل نموا،

وإذ يستذكر برنامج العمل العشري الذي اعتمدته الدورة الاستثنائية الثالثة لمؤتمر القمة الإسلامي، التي عقدت في مكة المكرمة يومي 7 و 8 ديسمبر 2005م،

وإذ يرحب بمبادرة أمير دولة الكويت لإنشاء "صندوق الحياة الكريمة في الدول الإسلامية" خلال المنتدى الاقتصادي العالمي الرابع الذي استضافته دولة الكويت خلال الفترة من 29 إبريل إلى 1 مايو 2008م والذي أعلنت خلاله الكويت عن تبرعها بمبلغ 100 مليون دولار للصندوق من أجل دعم هذه المبادرة لمد المحتاجين وعلى وجه السرعة بالمنتجات الغذائية الأساسية، للإسهام في البرنامج لتعزيز الإنتاج الزراعي والتعاون مع مبادرات مماثلة في العالم، ويدعو الدول الأعضاء وغيرها من الهيئات المانحة إلى المساهمة في الصندوق.

وإذ يعرب عن تقديره لجهود الأمين العام لمعالجة مسألة الأمن الغذائي في الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي.

1- يدعو الدول الأعضاء إلى توحيد جهودها في التعامل مع أزمة ارتفاع أسعار السلع الغذائية، ويحثها على التنسيق فيما بينها لتبادل الخبرات والمعلومات الخاصة بالإجراءات التي اتخذتها كل دولة عضة على المستوى الوطني لمواجهة هذه الأزمة.

2- يؤكد على أهمية التعاون بين الدول الأعضاء لإنشاء مشروعات زراعية مشتركة لزيادة إنتاجها الزراعي رأسيا وأفقيا، سواء من خلال الاستثمارات أو نقل الخبرات أو توفير الأراضي الصالحة للزراعة.

3- يحث مؤسسات التمويل الإسلامية، وخاصة البنك الإسلامي للتنمية وصندوق مكافحة الفقر، على زيادة مساهماتها في تمويل المشروعات الزراعية في الدول الأعضاء.

4- يشجع على أن تقوم الدول الأعضاء ذات الفائض من الإنتاج الزراعي بإيلاء أولوية في تصديره إلى الدول الأعضاء الأخرى ذات الحاجة.

5- يطالب الدول الأعضاء بإيلاء أولوية خاصة لمتابعة قضية الوقود الحيوي، للوصول إلى موقف موحد يسهم في الحد من التأثير السلبي لتزايد استخدام السلع الغذائية في إنتاجه على الأمن الغذائي العالمي.

6- يطلب من الدول الأعضاء التشاور بانتظام بشأن مواقفها في مفاوضات منظمة التجارة العالمية خاصة فيما يتعلق بملف الزراعة، بما في ذلك مسألة الدعم الكلي المشوه للتجارة، وذلك للوصول إلى نتائج تسهم في تحقيق الأمن الغذائي العالمي، وتحقق مصالح الدول النامية وخاصة الدول المستوردة الصافية للغذاء.

7- يشدد على أهمية التعاون بين الدول الأعضاء في زيادة التنسيق مع المؤسسات المالية الدولية، وفي مقدمتها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، وكذلك التنسيق مع وكالات الأمم المتحدة المعنية التي تشمل منظمة الأغذية والزراعة، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

8- يدعو الدول الأعضاء المتقدمة ومؤسسات التمويل الدولية إلى زيادة مساعداتها العاجلة للدول المتضررة من أزمة ارتفاع أسعار السلع الغذائية.

9- كما يدعو المؤسسات الدولية والدول المتقدمة إلى مضاعفة قروضها مساعداتها الرسمية ودعمها الفني إلى القطاع الزراعي بالدول النامية، وبما يساعد على زيادة الإنتاج الزراعي بهذه الدول.

10- يطلب من الأمين العام تنظيم اجتماع وزراء الأغذية والزراعة في دول المنظمة لمعالجة الأزمة الغذائية العالمية الحالية في الدول الأعضاء وتحقيق الأمن الغذائي في الدول الأعضاء.

11- يطلب من الأمين العام متابعة تنفيذ هذا القرار ورفع تقرير شامل بشأنه إلى الدورة السادسة والثلاثين لمجلس وزراء الخارجية وإلى الكومسيك.

قرار رقم 35/9 - أق

بشأن

الشراكة الاقتصادية الجديدة من أجل الأمة

إن مجلس وزراء الخارجيـــة المنعقـــد فـــي دورته الخامسة والثلاثين (دورة الازدهار والتطور) فـــي كمبالا – جمهورية أوغندا، خلال الفترة من 14 إلى 16 جمادى الثاني 1429هـــ، الموافق 18 – 20 يونيو 2008م،

إذ يستذكر برنامج العمل العشري لمنظمة المؤتمر الإسلامي الذي اعتمدته القمة الإسلامية الاستثنائية الثالثة التي عقدت في مكة المكرمة يومي 7 و 8 ديسمبر 2005؛

وإذ يستذكر مختلف الاجتماعات رفيعة المستوى للكومسيك والقرارات الصادرة في هذا الشأن في مجال التعاون الاقتصادي بين الدلو الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي؛

وإذ يسجل مع التقدير المناقشة رفيعة المستوى حول موضوع "الشراكة الاقتصادية الجديدة من أجل الأمة" والتي دارت خلال الدورة الحادية عشرة لمؤتمر القمة الإسلامي وكذا الدورة الحادية والثلاثين للجنة الإسلامية للشؤون الاقتصادية والثقافية والاجتماعية؛

وبعد الاطلاع على تقرير الأمين العام:

1 – يشكر حكومة جمهورية السنغال على مبادرتها بتنظيم تلك المناقشة حول موضوع الشراكة الاقتصادية الجديدة من أجل الأمة.

2 – يشدد على ضرورة تعزيز الشراكة الشاملة في المجال الاقتصادي داخل الأمة.

3 – يطلب من الأمانة العامة لمنظمة المؤتمر الإسلامي القيام، بالتعاون مع المؤسسات ذات الصلة التابعة للمنظمة، بإعداد تقرير حول الشراكة الاقتصادية الجديدة داخل الأمة، وفقا لبرنامج العمل العشري لمنظمة المؤتمر الإسلامي مع الأخذ في الحسبان الجهود التي تبذلها الدول الأعضاء والقطاع الخاص والمؤسسات التابعة لمنظمة المؤتمر الإسلامي لعرضها على الدورة المقبلة لمجلس وزراء الخارجية لبحثها وتدارسها.

4 – يطلب من الأمين العام متابعة تنفيذ هذا القرار وإعداد تقرير بشأنه إلى الدورة السادسة والثلاثين لمجلس وزراء خارجية منظمة المؤتمر الإسلامي.

_ _ _ _ _

قرار رقم 35/10 - أق
بشأن
تطوير البنيات التحتية

إن مجلس وزراء الخارجيـــة المنعقـــد فـــي دورته الخامسة والثلاثين (دورة الازدهار والتطور) فـــي كمبالا – جمهورية أوغندا، خلال الفترة من 14 إلى 16 جمادى الثاني 1429هـــ، الموافق 18 – 20 يونيو 2008م،

إذ يستذكر برنامج العمل العشري لمنظمة المؤتمر الإسلامي والذي صدر عن القمة الإسلامية الثالثة المنعقدة في مكة المكرمة يومي 7 و 8 ديسمبر 2005م ؛

وإذ يدرك الدور الحاسم للبنيات التحتية في الجهود الرامية إلى تعزيز التنافسية والتعاون الإقليمي والتخفيف من وطأة الفقر، وتشجيع الاستثمارات والتجارة البينية والتغلب على العقبات التي تعوق التنمية ؛

وإذ يدرك التحديات الإضافية التي تواجهها بلدان منظمة المؤتمر الإسلامي الأقل نموا والبلدان غير الساحلية لتطوير اقتصاداتها بفعل نقص البيانات التحتية ؛

وإذ يقر بالجهود المحمودة التي تبذلها منظمة المؤتمر الإسلامي والدول الأعضاء للتخفيف من وطأة الفقر وتشجيع الاستثمارات والتجارة البينية:

1 – يرحب بإنشاء صندوق التضامن الإسلامي للتنمية والصندوق الخاص للتنمية في إفريقيا وصندوق الحياة الكريمة ومبادرات أخرى للمساعدة على التنمية.

2 – يشجع الدول الأعضاء على تقديم الدعم المالي لتنفيذ المشاريع الخاصة بتطوير البنيات التحتية في مجالات مثل النقل والطاقة وتكنولوجيا المعلومات والاتصال والزراعة والإنتاج الغذائي والتعليم والصحة لأقل البلدان نموا.

3 – يطلب من البنك الإسلامي للتنمية تقديم الدعم المناسب للجهود المبذولة لتنفيذ المشاريع الخاصة بتطوير البنيات التحتية في الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي.

4 - يطلب من الأمين العام تنظيم اجتماع فريق الخبراء لدراسة إمكانيات التعاون في مجال تطوير البنيات التحتية في قطاعي النقل والطاقة في الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي وإصدار توصيات في هذا الشأن إلى الوزراء المعنيين.

5 - يطلب من الأمين العام تقديم تقرير عن تنفيذ هذا القرار إلى الدورة السادسة والثلاثين لمجلس وزراء الخارجية.

<eco-35-drs-2)